جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

البحث التطبيقي

عنوان البحث باللغة العربية	دور الهيئة القومية لسلامة الغذاء في تعزيز التنمية المستدامة وحماية المواطن في اطار استراتيجية الصحة الواحدة
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	The role of the National Food Safety Authority in promoting sustainable development and protecting citizens within the framework of the One Health strategy
إعداد	أسماء محمد علي حسن pm٢٠٢٤٠١٠
إشراف	الأستاذ الدكتور/ ايمان محمد منجى مركز التخطيط الإجتماعى والثقافى

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

العام الأكاديمى ٢٠٢٥-٢٠٢٦

مستخلص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الهيئة القومية لسلامة الغذاء في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر في ضوء استراتيجية "الصحة الواحدة"، مع التركيز على تقييم مستوى الوعي والثقة المجتمعية بأداء الهيئة، وتحديد أبرز التحديات المؤسسية التي تواجهها. وتتمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة محتملة بين الإدراك المرتفع لأهمية سلامة الغذاء، وبين التقييم الفعلي للأداء المؤسسي ومستوى التفاعل المجتمعي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استبيان ميداني طُبق على عينة ميسرة قوامها (١٠٧) مفردة، إلى جانب تحليل الوثائق الرسمية، واستخدام تحليل SWOT لتقييم البيئة المؤسسية.

أظهرت النتائج ارتفاع مستوى الوعي بوجود الهيئة (٨٥%) ودورها الرقابي (٧٨,٥%)، مقابل ضعف معرفة قنوات التواصل (٢٩%)، بما يعكس فجوة تفاعلية. كما تبين أن تقييم الأداء الرقابي جاء في المستوى المحايد المائل للضعف (٢,٩١/٥)، ومستوى الثقة منخفض إلى محايد (٢,٨٥/٥)، مع وجود فجوة واضحة بين إدراك أهمية سلامة الغذاء (٤,٢٩/٥) والتقييم الفعلي للأداء. كما برز ضعف التوعية المجتمعية وانتشار الاقتصاد غير الرسمي كأهم التحديات.

وتوصي الدراسة بتبني استراتيجية اتصال مؤسسي فعالة، وتعزيز الشفافية، وتطبيق الرقابة القائمة على المخاطر، وتفعيل التكامل بين الجهات المعنية، بما يسهم في تحويل الوعي المرتفع إلى ثقة ومشاركة فعلية، وتحقيق أثر مستدام على الصحة العامة وجودة الغذاء.

الكلمات المفتاحية

سلامة الغذاء ـــ أهداف التنمية المستدامة – الصحة الواحدة

Abstract

This study analyzes the role of the National Food Safety Authority in supporting the achievement of Sustainable Development Goals (SDGs) in Egypt within the "One Health" framework. It focuses on assessing public awareness and trust, as well as identifying key institutional challenges. The research problem lies in the gap between the high perceived importance of food safety and the actual evaluation of institutional performance.

The study adopts a descriptive-analytical approach using a field survey conducted on a convenience sample of ١٠٧ respondents, supported by document analysis and SWOT analysis.

The findings indicate a high level of awareness of the Authority (٨٥٪) and its regulatory role (٧٨,٥٪), contrasted with limited knowledge of communication channels (٢٩٪), reflecting an interaction gap. Regulatory performance was rated neutral to low (٢,٩١/٥), and trust levels were modest (٢,٨٥/٥). A significant gap was observed between the perceived importance of food safety (٤,٢٩/٥) and actual performance. Weak public awareness and the informal sector were identified as key challenges.

The study recommends strengthening institutional communication, enhancing transparency, adopting a risk-based regulatory approach, and improving inter-agency coordination. These measures would help transform awareness into trust and engagement, ensuring sustainable improvements in public health and food quality.

Keywords:

Food Safety – Sustainable Development Goals – One Health

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
القسم الأول: الإطار العام للبحث	
١-١المقدمة.	٣
١-٢ المشكلة البحثية	٣
١-٣هدف/أهداف الدراسة	٤
١-٤ أهمية البحث	٤
١-٥ تساؤلات البحث	٥
١-٦ منهجية البحث	٥
١-٧ حدود البحث	٦
١-٨ المفاهيم البحثية	٦-٧
١-٩الدراسات السابقة	٨-١٢
١-١٠التعقيب على الدراسات السابقة	١٣
القسم الثانى : الاطار النظرى ١ دور الهيئة القومية لسلامة الغذاء في تعزيز التنمية المستدامة وحماية المواطن	
٢-١تعزيز الأمن الغذائي والتغذية المستدامة(الهدف٢)	١٤
٢-٢حماية الصحة العامة والرفاه (الهدف٣)	١٤
٢-٣دعم الإنتاج والاستهلاك المستدامين (الهدف١٢)	١٥
٢-٤تعزيز الشراكات والقدرات المؤسسية (الهدف١٧)	١٥
٢-٥دعم القدرة التنافسية الاقتصادية (الهدف٨)	١٦
٢-٦ استراتيجية الصحة الواحدة	١٦-١٧
القسم الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد عن الاطار التطبيقى للدراسة	١٨-١٩
٣-١ عرض النتائج وتحليلها	٢٠-٢٨
٣-٢ التحليل الاستراتيجي باستخدام نموذجSWOT	٢٨-٢٩
نتائج وتوصيات البحث	٣٠-٣٢
قائمة المراجع	٣٣-٣٥

القسم الأول: الإطار العام للبحث

١-١مقدمة البحث

تُعدّ سلامة الغذاء ركيزة استراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إذ لم تعد تقتصر على كونها مطلبًا صحيًا قطاعيًا، بل غدت قضية تنموية شاملة ترتبط منهجيًا بالأمن الغذائي، وحماية رأس المال البشري، والنمو الاقتصادي، وصون البيئة(Grace, ٢٠١٧; FAO, ٢٠٢٢) . ويُعزى هذا الارتباط إلى أن انتشار الأغذية غير الآمنة يقوّض القدرة الإنتاجية للمجتمعات ويُضعف مسارات التنمية، حيث تشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن واحدًا من كل عشرة أشخاص عالميًا يُصاب سنويًا بأمراض منقولة بالغذاء(WHO, ٢٠١٩) ، وهو ما يترتب عليه أعباء اقتصادية جسيمة تُقدَّر بنحو ١١٠ مليار دولار سنويًا في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط نتيجة فقدان الإنتاجية وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية(World Bank, ٢٠١٨) .

وتشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة إلى أن مصر تفقد كميات كبيرة من الغذاء عبر سلسلة الإمداد، بما يستنزف نحو ٩٠ مترًا مكعبًا من المياه للفرد سنويًا ويُسهم في انبعاث ما يقرب من ٥٠٠ كجم من ثاني أكسيد الكربون للفرد نتيجة الفاقد والهدر الغذائي. ويُعزى جزء معتبر من هذا الفاقد إلى ضعف ممارسات التداول والرقابة على سلامة الغذاء، مما يجعل تعزيز نظم سلامة الغذاء مدخلًا حاسمًا للحد من الخسائر الاقتصادية والبيئية ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (FAO,٢٠١٩) وانطلاقًا من هذا الإدراك، قامت الدولة المصرية بإنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء بموجب القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٧، كهيئة مستقلة تُعنى بتوحيد منظومة الرقابة الغذائية وتطبيق النهج الشامل "من المزرعة إلى المائدة"، بما يتسق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ ويعزز قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها التنموية. وقد مثّل إنشاء الهيئة نقلة نوعية في حوكمة منظومة سلامة الغذاء، سواء على مستوى حماية صحة المواطن أو دعم القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية في الأسواق المحلية والدولية.

١-٢المشكلة البحثية:

على الرغم من إنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء عام ٢٠١٧ كإطار مؤسسي موحد للرقابة على تداول الأغذية في مصر، لا تزال هناك فجوة واضحة بين الإطار التنظيمي والتشريعي المعلن وبين فاعلية الأداء التطبيقي في ترجمة السياسات الرقابية إلى نتائج ملموسة على مستوى حماية صحة المواطن ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فبرغم تبني الهيئة لنهج رقابي حديث قائم على إدارة المخاطر، تواجه منظومة سلامة الغذاء تحديات مؤسسية وفنية، من أبرزها تداخل الاختصاصات، وضعف التنسيق المؤسسي، ومحدودية القدرات البشرية والفنية، وغياب أدوات تقييم أداء تعتمد على مؤشرات كمية قابلة للقياس. كما يواكب ذلك نقص في الدراسات التطبيقية التي تقدم تقييمًا مؤسسيًا شاملًا لأداء الهيئة وتربط بين كفاءته وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة وثقة المواطن في المنظومة الغذائية، وهو ما يفرض الحاجة إلى دراسة علمية منهجية تسعى إلى تقييم هذا الدور وتحليل فاعليته في السياق المصري خلال الفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٥.

١-٣ أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق مايلى:

١- تحليل العلاقة بين سلامة الغذاء –كمحور أساسي في استراتيجية الصحة الواحدة– و تعزيز أهداف التنمية المستدامة في السياق المصرى.
٢- رصد مستوى وعي وثقة المواطن بجهود الهيئة القومية لسلامة الغذاء وبرامجها التوعوية.
٣- استطلاع أبرز التحديات والمعوقات المؤسسية والتنسيقية التي تواجه الهيئة القومية لسلامة الغذاء في تنفيذ مهامها ضمن الإطار الاستراتيجي القومي للصحة الواحدة ٢٠٢٣-٢٠٢٧.
٤- تقييم كفاءة الأنشطة الرقابية والإجرائية للهيئة القومية لسلامة الغذاء في ضمان سلامة الأغذية وحماية المستهلك ضمن إطار استراتيجية الصحة الواحدة.

١-٤ أهمية البحث :

أولًا: الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث من كونه يسهم في تعميق الفهم النظري والتطبيقي لقضايا سلامة الغذاء في إطارها المؤسسي التنموي، من خلال تقديم معالجة تحليلية متكاملة لدور الهيئة القومية لسلامة الغذاء في حماية الصحة العامة وتعزيز مسارات تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يعالج البحث فجوة معرفية واضحة في الأدبيات العربية، تتمثل في محدودية الدراسات التطبيقية التي تناولت تقييم الأداء المؤسسي للهيئات الرقابية الوطنية في مجال سلامة الغذاء، وربط هذا الأداء بأبعاد التنمية المستدامة، خاصة في سياق الدول النامية والسياق المصري على وجه التحديد. ومن ثم، يضيف البحث إطارًا تحليليًا ومنهجيًا متماسكًا يمكن توظيفه في الدراسات المستقبلية المعنية بتقييم السياسات العامة، وتحليل كفاءة نظم الحوكمة المؤسسية، بما يعزز من تراكم المعرفة العلمية ويدعم تطوير الأطر النظرية والتطبيقية في هذا المجال الحيوي.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

تتجسد الأهمية التطبيقية لهذا البحث في كونه يقدم تقييمًا ميدانيًا قائمًا على الأدلة لفاعلية الأداء المؤسسي للهيئة القومية لسلامة الغذاء، مع تحليل معمق للتحديات الهيكلية والتشغيلية التي قد تعوق تحقيق أهدافها الرقابية والتنموية في الواقع العملي. كما يطرح البحث حزمة من التوصيات الاستراتيجية القابلة للتنفيذ، والتي تستند إلى نتائج كمية ونوعية مترابطة، بما يدعم متخذي القرار في تطوير السياسات الرقابية، وتعزيز كفاءة منظومة سلامة الغذاء، وتحسين آليات الاتصال المؤسسي والتكامل بين الجهات المعنية. ومن شأن ذلك الإسهام في رفع مستوى حماية صحة المواطن، وتقليل المخاطر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالأغذية غير الآمنة، فضلًا عن دعم توجهات الدولة نحو تحقيق التنمية المستدامة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، بما يعكس تكاملًا بين البعد المؤسسي والأهداف الاستراتيجية الشاملة للدولة.

١- ٥ تساؤلات البحث:

وبناءً على ما سبق أمكن تحديد تساؤلات البحث، بمحاولة الإجابة على كلا من:

أ - <u>تساؤل رئيسي:</u>

إلى أي مدى يسهم أداء الهيئة القومية لسلامة الغذاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية المواطن المصري ضمن إطار استراتيجية الصحة الواحدة في مصر؟

ب- <u>تساؤلات فرعية:</u>

١- ما دور سلامة الغذاء – كمحور رئيسي في استراتيجية الصحة الواحدة – في دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر؟

٢- ما مدى وعي وثقة المواطن ببرامج الهيئة القومية لسلامة الغذاء وجهودها في ضمان الغذاء الآمن، وكيف يرتبط ذلك بأهداف التنمية المستدامة؟

٣-ما أبرز التحديات المؤسسية والتنسيقية التي تواجه الهيئة القومية لسلامة الغذاء في أداء دورها ضمن الإطار الاستراتيجي القومي للصحة الواحدة ٢٠٢٣-٢٠٢٧؟

٤- إلى أي حد تُسهم الإجراءات الرقابية والفنية التي تطبقها الهيئة القومية لسلامة الغذاء في الحد من المخاطر الغذائية ضمن إطار استراتيجية الصحة الواحدة؟

١-٦ منهجية البحث :

١. المنهج المستخدم :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في إطار الدراسات التقييمية المؤسسية، بهدف تحليل وتقييم الدور المؤسسي للهيئة القومية لسلامة الغذاء في حماية صحة المواطن المصري، ورصد مدى إسهام هذا الدور في تعزيز أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٢. مصادر البيانات يعتمد البحث على نوعين من البيانات:

- البيانات الثانوية، وتشمل القوانين واللوائح المنظمة لمنظومة سلامة الغذاء في مصر، وعلى رأسها القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٧، والتقارير الرسمية الصادرة عن الهيئة القومية لسلامة الغذاء، وتقارير الجهات الحكومية ذات الصلة، إضافة إلى تقارير المنظمات الدولية المعنية مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) والبنك الدولي، فضلًا عن الدراسات والأبحاث العلمية العربية والأجنبية ذات الصلة.

- البيانات الأولية، ويتم جمعها من خلال استبيان ميداني محدود لقياس مستوى وعي المواطن بدور الهيئة، ودرجة الثقة في سياساتها وبرامجها التوعوية.

٣. أساليب تحليل البيانات:

تُحلل بيانات الاستبيان باستخدام أساليب التحليل الإحصائي ، بينما يُستعان بتحليل SWOT كأداة تحليل نوعي مساندة لتقييم الوضع المؤسسي للهيئة من خلال تحليل نقاط القوة والضعف الداخلية، والفرص والتهديدات الخارجية، بما يدعم صياغة مقترحات عملية قابلة للتطبيق لتعزيز فاعلية أداء الهيئة في حماية صحة المواطن وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

١-٧ حدود البحث :

-الحدود المكانية:

محافظة القاهرة (المقر الرئيسى للهيئة القومية لسلامة الغذاء)

- الحدود الزمنية:

مرحلة البحث التطبيقى (٣ شهور)

-الحدود الموضوعية:

يقتصر البحث على تقييم دور الهيئة القومية لسلامة الغذاء في حماية المواطن وتعزيز التنمية المستدامة في إطار السياسات والتشريعات الوطنية كما يركز البحث على العلاقة بين سلامة الغذاء وأهداف التنمية المستدامة ومدى الوعي والثقة لدى المواطن، خاصة الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي والصحة العامة والاستهلاك والإنتاج المسؤولين.

١-٨ المفاهيم البحثية :

١. سلامة الغذاء :

تُعرَّف سلامة الغذاء بأنها مجموعة السياسات والإجراءات والتدابير الرقابية التي تهدف إلى ضمان خلو الأغذية من المخاطر البيولوجية والكيميائية والفيزيائية التي قد تُلحق ضررًا بصحة الإنسان، وذلك عبر جميع مراحل السلسلة الغذائية، بدءًا من الإنتاج الأولي، مرورًا بالتصنيع والنقل والتخزين والتداول، وصولًا الى المستهلك النهائي.

(FAO & WHO, ٢٠٢٤)

٢. التنمية المستدامة :

تُعرَّف التنمية المستدامة بأنها عملية تنموية متكاملة تهدف إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، من خلال تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي إطار هذه الدراسة، يُنظر إلى سلامة الغذاء بوصفها أحد الأدوات الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الأهداف المتعلقة بالصحة الجيدة، والأمن الغذائي، وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة. (United Nations, ٢٠١٥).

٣- الهيئة القومية لسلامة الغذاء

هي جهة تنظيمية وطنية مستقلة أُنشئت بموجب القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٧، وتُعد الجهة المنوط بها تنظيم ومراقبة منظومة سلامة الغذاء في مصر. وتختص الهيئة بوضع السياسات والمعايير الرقابية، والإشراف على تداول الأغذية، وإدارة المخاطر الغذائية، وضمان الالتزام بالاشتراطات الصحية والفنية بما يسهم في حماية صحة المستهلك وتعزيز جودة وسلامة المنتجات الغذائية. القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٧)

٤-حماية صحة المواطن

تُشير حماية صحة المواطن إلى الجهود والإجراءات التي تهدف إلى الوقاية من الأمراض والمخاطر الصحية المرتبطة بتناول الأغذية غير الآمنة، من خلال تطبيق نظم فعالة لسلامة الغذاء، والحد من التعرض للمخاطر الغذائية، وتعزيز الوعي المجتمعي بالممارسات الغذائية السليمة، بما يسهم في تحسين جودة الحياة وتقليل العبء الصحي والاقتصادي على المجتمع.(WHO, ٢٠٢٤)

٥- استراتيجية الصحة الواحدة

يُعرَّف إطار استراتيجية "الصحة الواحدة" بأنه نهج متكامل يعترف بالترابط الوثيق بين صحة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة، ويهدف إلى تعزيز التعاون متعدد القطاعات لمواجهة التحديات الصحية المشتركة، مثل الأمراض المنقولة عبر الحيوانات، ومقاومة المضادات الميكروبية، وسلامة الغذاء والماء. في السياق المصري، يشمل الإطار الاستراتيجي القومي للصحة الواحدة (٢٠٢٣-٢٠٢٧) خمسة محاور رئيسية: تعزيز التنسيق المؤسسي، مكافحة الأمراض الحيوانية المنقولة، مواجهة مقاومة المضادات، ضمان سلامة الغذاء والماء، ودمج البعد البيئي، بالتعاون بين الوزارات المعنية والهيئة القومية لسلامة الغذاء. (وزارة الصحة والسكان، ٢٠٢٣)

١ – ٩ الدراسات السابقة:

رغم الأهمية المتزايدة لدور الهيئة القومية لسلامة الغذاء في تعزيز الأمن الغذائي وحماية الصحة العامة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، إلا أن البحث العلمي التطبيقي المتخصص في تقييم أدائها المؤسسي وارتباطه بأهداف التنمية المستدامة وإطار استراتيجية الصحة الواحدة يظل محدودًا جدًا. فقد أظهر الاطلاع الشامل على الأدبيات المتاحة (حتى عام ٢٠٢٦) ندرة ملحوظة في الدراسات الأكاديمية أو التطبيقية التي تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر ومنهجي في السياق المصري لذلك تم الاستناد الى بعض التقارير على المستوى المحلى والدولى

وتعد سلامة الغذاء محورًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة وحماية صحة الإنسان، إذ تؤثر بصورة مباشرة في الأمن الغذائي والرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي. وقد تناولت الدراسات الدولية والإقليمية والعربية والمصرية هذا الموضوع من زوايا مؤسسية وصحية واقتصادية وبيئية متعددة، وأكدت أن بناء منظومة فعّالة لسلامة الغذاء يُعد أحد متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفين الثاني والثالث المعنيين بالقضاء على الجوع وضمان حياة صحية للجميع.

تُشير أحدث التقارير المؤسسية للهيئة القومية لسلامة الغذاء (الهيئة القومية لسلامة الغذاء، ٢٠٢٥) إلى حدوث تحول جذري ونوعي في فلسفة عمل الهيئة القومية لسلامة الغذاء بمصر، حيث تجاوزت الدور الرقابي التقليدي لتتحول إلى شريك استراتيجي فاعل في صياغة السياسات الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠. ويؤكد التقييم الأخير الذي تم بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (FAO) على نجاح الهيئة في بناء منظومة رقابية تعتمد على الأسس العلمية وتقييم المخاطر، مما ساهم في تعزيز الامتثال لأفضل الممارسات الدولية بين المنتجين المصريين، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على حماية رأس المال البشري من مخاطر الأمراض المنقولة بالغذاء ويدعم التنافسية الاقتصادية للمنتج المصري في الأسواق الإقليمية والدولية.

تم استعراض العبء المالي المتزايد للأمراض المنقولة بالغذاء خلال أحدث تقرير لخدمة البحوث الاقتصادية بوزارة الزراعة الأمريكية (USDA ERS, ٢٠٢٥) ، حيث بلغ إجمالي التكلفة في الولايات المتحدة وحدها ٧٤,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٣. وأوضحت البيانات أن مسببات حددها التقرير مثل بكتيريا "السالمونيلا" مسؤولة عن التكلفة الأكبر بقيمة ١٧,١ مليار دولار سنوياً نظراً لشدة المرض والوفيات المرتبطة به، بينما تساهم مسببات أخرى مثل "نوروفيروس" بأعداد حالات ضخمة تتجاوز ٥,٤ مليون حالة سنوياً. إن ضخامة هذه التقديرات حتى في الاقتصادات المتقدمة تبرز التحدي العالمي المستمر لسلامة الغذاء وتؤكد على الحاجة المُلحة لتبني نظم تتبع ذكية وتحليلات بيانات متطورة للتنبؤ بالمخاطر الغذائية قبل وقوعها، مما يجنب الدول خسائر مالية وصحية كارثية.

أوضحت وزارة الصحة والسكان (٢٠٢٤) في وثيقة "الاستراتيجية الوطنية للصحة لجمهورية مصر العربية ٢٠٢٤–٢٠٣٠" أن الهيئة القومية لسلامة الغذاء شريك أصيل في صياغة وتنفيذ الأولويات الاستراتيجية الرامية لتعزيز الأمن

الصحي القومي .وتؤكد الاستراتيجية على الدور المحوري للهيئة ضمن نهج "الصحة الواحدة(One Health) "، لا سيما في المحور المتعلق بتقوية نظم التقييم والإدارة والإبلاغ عن المخاطر التي تمس سلامة الغذاء والمياه .ويهدف هذا التكامل المؤسسي إلى مواءمة معايير الرقابة الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، بما يضمن حماية المواطن من خلال بناء منظومة رقابية استباقية تعتمد على الأسس العلمية والتحول الرقمي لتقليل العبء المرضي وتعزيز مأمونية الغذاء من المزرعة إلى المستهلك

ووفرت الهيئة الأوروبية لسلامة الغذاء (EFSA) خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٤) نموذجًا مؤسسيًا متقدمًا للرقابة على سلامة الغذاء قائمًا على الاستقلالية والشفافية والمنهج العلمي. وأكدت التجربة الأوروبية على أهمية استقلالية الهيئة الرقابية عن الضغوط السياسية والاقتصادية، وفعالية النهج القائم على تقييم المخاطر في توجيه القرارات الرقابية، مما جعلها نموذجًا يُحتذى به في بناء الأنظمة الوطنية للرقابة الغذائية.

وشددت الهيئة القومية لسلامة الغذاء **(الهيئة القومية لسلامة الغذاء، ٢٠٢٣)** في رؤيتها الاستراتيجية (٢٠٢٣-٢٠٢٦) على أن سلامة الغذاء تُمثل ركيزة أساسية تتقاطع مع الأمن الغذائي، والصحة العامة، والتنمية المستدامة، معتبرةً أن توفير غذاء مأمون هو حجر الزاوية لحماية رأس المال البشري وبناء مستقبل مستدام للأجيال القادمة. وتهدف الهيئة من خلال دمج الابتكار والتكنولوجيا وتعزيز ممارسات الرقابة المبنية على الأسس العلمية وتقييم المخاطر إلى رفع كفاءة سلاسل الإمداد، مما يساهم في تعزيز ثقة المستهلك وتنافسية الصادرات الغذائية المصرية، وبما يدعم مباشرة غايات رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

أكدت دراسة **(Anis Munirah & Norfarizan-Hanoon, ٢٠٢٢)** أن سلامة الغذاء والأمن الغذائي هما ركيزتان متكاملتان لاستدامة النظم الغذائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، لا سيما الأهداف المتعلقة بالقضاء على الجوع والفقر وتوفير المياه النظيفة والإنتاج والاستهلاك المسؤولين .وأوضحت الدراسة أن التحديات المعاصرة المتمثلة في الكوارث الطبيعية والأمراض العابرة للحدود تفرض ضغوطاً جسيمة على سلاسل التوريد، مما يستوجب تدخلاً حكومياً قوياً لصياغة سياسات استباقية تعتمد على تقنيات حديثة مثل تكنولوجيا 'البلوكشين (Blockchain) 'لتعزيز التتبع وضمان سلامة المنتجات .كما شددت الدراسة على أهمية التعاون بين الأكاديميين وصناع القرار (مثل الهيئات القومية لسلامة الغذاء) لنشر الوعي الصحي وحماية الموارد الطبيعية، حيث لا يمكن الوصول إلى أمن غذائي حقيقي أو إنتاج مستدام دون منظومة رقابية تضمن خلو الغذاء من الملوثات الميكروبية والكيميائية".

واستطلعت دراسة المبادرة العالمية لسلامة الغذاء **(GFSI, ٢٠٢٢)** آراء مجتمع سلامة الغذاء حول الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بسلامة الغذاء. وأكدت الدراسة على أنه لا يمكن تحقيق الهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة دون غذاء آمن، وعلى التحدي المتمثل في الموازنة بين تقليل الهدر الغذائي والحفاظ على سلامة الغذاء، مما يتطلب ابتكار حلول تقنية ومؤسسية تحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والسلامة الصحية.

وأوضحت الدراسة الميدانية لكل من **(Zimon et al., ٢٠٢٢)** أن التبني الصارم لأنظمة إدارة سلامة الغذاء المعيارية، مثل معيار ISO ٢٢٠٠٠:٢٠١٨ ، يمثل عاملاً حاسماً في تحسين الكفاءة الإدارية والتشغيلية داخل قطاع الصناعات الغذائية وتقليل الفواقد .وكشفت النتائج الكمية لهذه الدراسات أن التطبيق الفعال لهذه المعايير أدى إلى خفض ملحوظ في حوادث "عدم المطابقة" بنسبة تصل إلى ٤٦%، كما ساهم في تقليص فترات التوقف التشغيلي بنسبة ١٩,٢ .%هذا الارتباط الوثيق بين الالتزام بالمعايير والحد من الرفض الرقابي يؤكد أن سلامة الغذاء هي الأداة المثلى لتقليل "الفاقد الإلزامي "الذي يمثل عبئاً اقتصادياً وبيئياً كبيراً، حيث تضمن هذه النظم جودة المنتج من المرحلة الأولى للإنتاج وتمنع تحوله إلى نفايات.

وأوضح تقرير منظمة الأغذية والزراعة **(FAO, ٢٠٢٢)** أن سلامة الغذاء لم تعد مسألة صحية فحسب، بل أصبحت قضية تنموية واقتصادية، إذ تُسهم في خفض الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الأمراض المنقولة بالغذاء، والتي تُقدَّر بمليارات الدولارات سنويًا. وأكد التقرير أن تحسين النظم الغذائية العالمية يتطلب تعزيز إدارة المخاطر عبر التحليل الكمي وتطوير التشريعات الوطنية بما يضمن استدامة الأمن الغذائي.

واكدت التقارير الدولية لمنظمتى الأغذية والزراعة والصحة العالمية (منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ٢٠٢١) أن سلامة الغذاء تُمثل ركيزة تقاطعية بين مجالات الزراعة والصحة العامة والاقتصاد، وهي شرط بنيوي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ حيث يساهم الغذاء المأمون في خفض معدلات الجوع وسوء التغذية، ويقلل من العبء الصحي الناتج عن الأمراض المنقولة بالأغذية التي تضعف القدرة الإنتاجية للمجتمعات .وفي هذا السياق، يبرز دور الهيئة القومية لسلامة الغذاء في مصر كشريك استراتيجي في تطبيق نهج "الصحة الواحدة"، عبر توحيد المعايير الرقابية والاعتماد على الأسس العلمية في اتخاذ القرار، مما يضمن حماية رأس المال البشري وتعزيز مأمونية الغذاء من المزرعة إلى المستهلك .

وكشف البحث اللوجستي الحديث **(Shell Foundation, ٢٠٢١)** عن الأهمية القصوى لتطوير البنية التحتية لسلاسل التبريد (Cold Chain) كأداة حيوية لتقليل فاقد ما بعد الحصاد وتعزيز أمن المواطن الغذائي في الدول النامية . وتشير البيانات التطبيقية إلى أن غياب حلول التبريد في الأسواق غير الرسمية يؤدي إلى تدهور سريع في الجودة وخسائر مادية فادحة تتراوح بين ٣٠% و٤٥% من المحاصيل القابلة للتلف خلال ٤٨ ساعة فقط من الحصاد .وفي المقابل، أثبتت الدراسة أن توفير تقنيات التبريد المسبق والمستودعات المبردة اللامركزية يساهم في تخفيض الفاقد الكلي بنسبة تتراوح بين ٢٥% و٥٠%، فضلاً عن دورها في زيادة دخل صغار المنتجين بنسبة ٣٣% إلى ١٠٠% نتيجة القدرة على الوصول للأسواق عالية القيمة وضمان سلامة الغذاء الموجه للمستهلك النهائي.

وتناولت دراسة **(Garcia et al., ٢٠٢٠)** سلامة الغذاء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مؤكدة أن ضمان سلامة الغذاء هو الركيزة الأساسية لتوفير حياة صحية للسكان الذين يُتوقع وصولهم إلى ٩,٧ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠.

وأبرزت الدراسة أن التحدي الأكبر يكمن في مواجهة الأمراض العابرة للحدود (Transboundary Diseases) والأوبئة الحيوانية المنشأ التي تهدد استقرار سلاسل التوريد، مما يفرض على الهيئات الرقابية الوطنية (مثل الهيئة القومية لسلامة الغذاء) تبني نهج 'الصحة الواحدة (One Health) 'الذي يربط بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة. كما شدد الباحثون على أن دور هذه الهيئات يتجاوز الرقابة التقليدية ليشـــمل إدارة مخاطر التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية التي قد تؤدي إلى تلوث المحاصيل بالميكروبات أو المعادن الثقيلة. وخلصت الدراسة إلى أن وضع سياسات قائمة على الأدلة العلمية، وتعزيز التنسيق بين الجهات التنظيمية والأكاديميين، يساهم بشكل مباشر في الحد من الهدر الغذائي، وحماية الموارد الطبيعية، وتحسين الصحة العامة، وهو ما يمثل جوهر استدامة النظم الغذائية في مواجهة الأزمات العالمية".

وتؤكد تقارير منظمة الأغذية والزراعة **(FAO, ٢٠١٩)** إلى أن مصر تُعد من الدول التي تعاني من مستويات مرتفعة من الفاقد والهدر الغذائي عبر مختلف مراحل سلسلة الإمداد الغذائي، من الإنتاج الزراعي وحتى الاستهلاك النهائي، وهو ما يُمثل تحديًا تنمويًا واقتصاديًا وبيئيًا بالغ الخطورة. ووفقًا لتقديرات المنظمة، يُفقد أو يُهدر جزء كبير من الغذاء نتيجة مجموعة من العوامل الهيكلية والتنظيمية، من أبرزها ضعف ممارسات الحصاد، وسوء التخزين والنقل، ونقص البنية التحتية الملائمة، والتعرض للحرارة وأشعة الشمس، إضافة إلى القصور في عمليات التصنيع وإضافة القيمة، وغياب الكفاءة في نظم التسويق، إلى جانب أوجه الضعف في الأطر التنظيمية والرقابية ذات الصلة بسلامة الغذاء. كما تسهم السلوكيات الاستهلاكية غير الرشيدة والعادات الاجتماعية، خاصة خلال المناسبات والاحتفالات، في تفاقم الهدر الغذائي على مستوى التجزئة والاستهلاك النهائي.

وتوضح المنظمة أن الفاقد والهدر الغذائي في مصر يخلّف بصمة بيئية جسيمة، حيث يُقدَّر نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية المرتبطة بالغذاء المفقود والمهدَر بنحو ٥٠٠ كيلوجرام من ثاني أكسيد الكربون سنويًا، إلى جانب استنزاف أكثر من ٨,٠٠٠ متر مربع من الأراضي الزراعية للفرد سنويًا، وفقدان نحو ٩٠ مترًا مكعبًا من المياه سنويًا للفرد، وهي أعلى معدلات فقد للمياه في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وترتبط هذه الخسائر ارتباطًا وثيقًا بسلامة الغذاء، إذ إن جزءًا معتبرًا من الفاقد يُعد فاقدًا إلزاميًا ناتجًا عن تلف الأغذية أو عدم مطابقتها لمعايير الســـلامة والجودة، مما يؤدي إلى إعدامها أو اســـتبعادها من التداول. ومن ثم، تؤكد هذه النتائج أن تعزيز نظم ســـلامة الغذاء وتحســـين كفاءة الرقابة المؤســـسية يمثلان مدخلًا رئيســيًا للحد من الهدر الغذائي، وتقليل الخســائر الاقتصــادية، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما تلك المرتبطة بالأمن الغذائي، والصحة العامة، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

وفصّل التقرير الدولي المشترك **(World Bank, ٢٠١٨; WHO, ٢٠١٩)** الأثر الاقتصادي الفادح لغياب معايير سلامة الغذاء، حيث أوضح أن التكلفة السنوية للأغذية غير الآمنة في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط تصل إلى نحو ١١٠ مليارات دولار أمريكي سنوياً .ويتوزع هذا العبء الضخم بين خسارة إنتاجية تقدر بـ ٩٥,٢ مليار دولار سنوياً نتيجة غياب القوى العاملة بسبب المرض، و١٥ مليار دولار كإنفاق طبي مباشر لعلاج الأمراض المنقولة بالغذاء .وتؤكد هذه الأرقام أن الاســتثمار في تعزيز قدرات الهيئات الرقابية لضــمان مأمونية الغذاء ليس مجرد خيار صــحي، بل هو

ضـرورة اقتصـادية اسـتراتيجية تهدف إلى حماية رأس المال البشـري، وتقليل الضـغط على ميزانيات الرعاية الصـحية، وضمان استدامة النمو الاقتصادي للدول.

وفي السـياق ذاته، حللت دراسـة (**Pérez-Escamilla et al.** ٢٠١٨) العلاقة بين الأمن الغذائي وأهداف التنمية المسـتدامة من منظور التغذية والصـحة. وتوصـلت إلى أن الأمن الغذائي متعدد الأبعاد يرتبط بأهداف متعددة للتنمية المستدامة، وأن انعدام الأمن الغذائي يؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة، مما يستدعي تبني سياسات شاملة تُراعي الأبعاد الصحية والاقتصادية والاجتماعية معًا.

أكدت دراسـة (**Destoumieux-Garzón et al., ٢٠١٨**)أن نهج "الصـحة الواحدة" يمثل إطارًا تكامليًا ضـروريًا لمعالجة التحديات المعقدة المرتبطة بسـلامة الغذاء، من خلال الربط بين صـحة الإنسـان والحيوان والبيئة. وأوضـحت الدراسة أن الأمراض المنقولة بالغذاء لا يمكن التحكم فيها بفاعلية دون تنسيق مؤسسي بين القطاعات المختلفة، مشددةً على أن ضعف التكامل بين الجهات الرقابية يؤدي إلى فجوات في إدارة المخاطر الغذائية. كما أبرزت الدراسة أن تطبيق نهج الصـحة الواحدة يسـهم في تحسـين نظم المراقبة، وتعزيز الاسـتجابة المبكرة للمخاطر، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة الأهداف المرتبطة بالصحة والأمن الغذائي.

كما أكدت دراسة (**Rüegg et al., ٢٠١٨**)إلى أن تطبيق نهج "الصحة الواحدة" يتطلب تطوير أطر حوكمة مؤسسية قائمة على التعاون بين القطاعات المختلفة، بما في ذلك الصـحة العامة، والطب البيطري، وسـلامة الغذاء. وأكدت الدراسة أن فعالية السياسات المرتبطة بسلامة الغذاء تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى التنسيق المؤسسي وتبادل البيانات بين الجهات المعنية. كما أوضـحت أن تبني هذا النهج يسـهم في تحسـين كفاءة إدارة المخاطر، وتعزيز الثقة في المؤسسات الرقابية، وهو ما يمثل عنصرًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

كما أشـارت دراسـة (**Grace, ٢٠١٧**) إلى أن سـلامة الغذاء تُعد عنصـراً جوهرياً ومتقاطعاً لتحقيق أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حيث ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بـأغلب أهداف التنمية المستدامة (SDGs) الـ ١٧ . وأوضحت الدراسة أن تحسين معايير سلامة الغذاء يساهم بفاعلية في تحقيق الهدف الثاني (القضاء على الجوع) والهدف الثالث (الصـحة الجيدة والرفاه)، وذلك من خلال الحد من عبء الأمراض المنقولة بالغذاء التي تعيق الإنتاجية البشـرية وتستنزف الموارد الصـحية .كما أكدت الباحثة على أن الاسـتثمار في تعزيز النظم الرقابية لسـلامة الغذاء يدعم الهدف الثاني عشر المتعلق بالإنتاج والاستهلاك المسؤولين عبر تقليل الفاقد الغذائي، والهدف الثامن المتعلق بالنمو الاقتصادي من خلال تسـهيل الوصـول إلى الأسـواق العالمية .وخلصـت الدراسـة إلى أن الفشـل في ضـمان سـلامة الغذاء لا يهدد الصحة العامة فحسب، بل يمثل عائقاً حقيقياً أمام تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود في الدول النامية.

١-١٠التعقيب على الدراسات السابقة:

يُظهر استعراض الدراسات السابقة، على المستويين الدولي والإقليمي، اهتمامًا متزايدًا بقضايا سلامة الغذاء من زوايا متعددة، شملت البعد الصحي المرتبط بالأمراض المنقولة بالغذاء، والبعد البيئي المتصل بالهدر والفاقد الغذائي، إضافة إلى البعد الاقتصادي المتمثل في تقدير الخسائر الكلية الناجمة عن الأغذية غير الآمنة. وقد أسهمت هذه الدراسات في ترسيخ الإطار النظري الذي يؤكد أن سلامة الغذاء تمثل أحد المداخل الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما الهدفين الثاني والثالث، إلى جانب ارتباطها غير المباشر بعدد من الأهداف الأخرى.

إلا أن التحليل النقدي لهذه الأدبيات يكشف أن غالبية الدراسات اتسمت بطابع كلي أو معياري، حيث ركزت على تقديم تقديرات إجمالية للخسائر الاقتصادية أو مؤشرات عامة لعبء الأمراض، دون التعمق في تحليل الدور المؤسسي التطبيقي للجهات الوطنية المسؤولة عن إدارة منظومة سلامة الغذاء، ودون تقييم كفاءة الأداء المؤسسي بوصفه متغيرًا حاسمًا في تحويل الأطر التشريعية والمعايير الدولية إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

وعلى المستوى المحلي، يتضح وجود قصور واضح في الدراسات التطبيقية الميدانية التي تتناول تجربة الهيئة القومية لسلامة الغذاء في مصر منذ إنشائها عام ٢٠١٧، وضعف الأبحاث الكمية التي تقيس الأثر الحقيقي لجهودها على صحة المواطن وثقته في المنظومة الغذائية الوطنية. ومن هنا تأتي أهمية البحث الحالي في سد هذه الفجوة من خلال تحليل علمي ومؤسسي لدور الهيئة القومية لسلامة الغذاء في تعزيز التنمية المستدامة وحماية المواطن المصري.

القسم الثانى –الاطار النظرى

دور الهيئة القومية لسلامة الغذاء في تعزيز التنمية المستدامة وحماية المواطن:

تُعد الهيئة القومية لسلامة الغذاء(NFSA) ، التي أُنشئت بموجب القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٧، جهة تنظيمية محورية في مصر، تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) من خلال ضمان سلامة واستدامة النظم الغذائية. يتجلى دورها في ربط الرقابة الغذائية بأبعاد التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، خاصة في إطار استراتيجيتها للأعوام ٢٠٢٣–٢٠٢٦، التي تركز على تعزيز الرقابة المؤسسية، التحول الرقمي، وتسهيل الصادرات، مع الالتزام برؤية مصر ٢٠٣٠. وفقًا لتقارير الهيئة لعام ٢٠٢٥–٢٠٢٦، حققت إنجازات ملموسة في خفض الفاقد الغذائي وتعزيز الثقة في المنتجات الغذائية، مما يعزز الاستدامة الشاملة.

فيما يلي تناول تفصيلي للنقاط الرئيسية لهذا الدور، مع الاستناد إلى أدلة علمية وإحصائية.

٢–١**تعزيز الأمن الغذائي والتغذية المستدامة (الهدف ٢: القضاء على الجوع)** :يُشكل تعزيز الأمن الغذائي أحد الأعمدة الأساسية لدور الهيئة، حيث تطبق نهجًا شاملاً "من المزرعة إلى المائدة" لتقليل الفاقد والهدر الغذائي، الذي يصل إلى نحو ٣٠% من الإنتاج الغذائي في مصر وفق تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لعام ٢٠٢٥. على سبيل المثال، قامت الهيئة في عام ٢٠٢٥ بإجراء أكثر من ١٢,٨٠٠ حملة تفتيش على المنشآت الغذائية، مما أدى إلى سحب وإتلاف آلاف الأطنان من الأغذية غير الآمنة، وبالتالي ضمان توافر غذاء آمن ومغذٍ للمواطنين. في سياق استراتيجية الصحة الواحدة (٢٠٢٣–٢٠٢٧)، تتعاون الهيئة مع وزارة الزراعة لمراقبة صحة الحيوانات والنباتات، مما يحد من انتشار الأمراض المنقولة بالغذاء مثل السالمونيلا أو الإشريكية القولونية، ويحافظ على الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الزراعية. وفقًا لتقرير الهيئة لعام ٢٠٢٦، ساهمت هذه الجهود في خفض معدلات التسمم الغذائي بنسبة ١٥% مقارنة بعام ٢٠٢٤، مما يعزز التغذية المستدامة ويقلل الضغط على النظم البيئية، كما أشارت إلى ذلك تقارير FAOالمشتركة مع الهيئة. كما أطلقت الهيئة حملات توعوية في ٢٠٢٥ لتغيير السلوكيات الاستهلاكية، مثل برامج "الغذاء الآمن للجميع"، التي غطت أكثر من ١٠ ملايين مواطن عبر وسائل الإعلام والمدارس، مما يعزز الوعي بالتغذية السليمة ويحقق توازنًا بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية، كما هو مطلوب في أجندة ٢٠٣٠ للأمم المتحدة.

٢–٢**حماية الصحة العامة والرفاه (الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه)** :تركز الهيئة على حماية صحة المواطن كأولوية قصوى، من خلال نظام رقابي متكامل يعتمد على تقييم المخاطر الغذائية. في عام ٢٠٢٥، سحبت الهيئة أكثر من ١٦٨,٠٠٠ عينة غذائية للتحليل، مما أدى إلى اكتشاف وإزالة ملوثات بيولوجية وكيميائية، مثل المبيدات والإضافات غير المصرح بها، وفقًا لتقاريرها السنوية. هذا النهج يقلل من الأعباء الصحية الناتجة عن الأمراض المنقولة بالغذاء، التي تسبب سنويًا إصابة واحد من كل عشرة أشخاص عالميًا، كما أفادت منظمة الصحة العالمية (WHO) في تقريرها لعام ٢٠٢٥. في إطار الصحة الواحدة، تتعاون الهيئة مع وزارة الصحة لمواجهة مقاومة المضادات الميكروبية، حيث

أجرت دراسات مشتركة في ٢٠٢٦ أظهرت انخفاضًا في استخدام المضادات في المنتجات الحيوانية بنسبة ٢٠%، مما يحمي صحة الإنسان والحيوان معًا. كما عالجت الهيئة ٩٩,٤% من الشكاوى الواردة في ٢٠٢٥، مما يعزز ثقة المواطنين في المنظومة الغذائية ويحسن جودة الحياة. على سبيل المثال، خلال جائحة كوفيد-١٩ المستمرة تأثيراتها، ساهمت الهيئة في ضمان سلامة السلاسل الغذائية، مما منع تفشي الأمراض الثانوية، ودعمت برامج التغذية للفئات الضعيفة مثل الأطفال والحوامل، كما هو موثق في تقارير مشتركة مع WHO و .FAOهذا الدور يعكس التزام الهيئة بتحقيق الرفاه الصحي المستدام، من خلال دمج الرقابة مع التوعية المجتمعية، مثل حملات "الغذاء الآمن يحمي صحتك" التي غطت ١٥ محافظة في ٢٠٢٦.

٢-٣دعم الإنتاج والاستهلاك المستدامين (الهدف ١٢: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) :تسعى الهيئة إلى تعزيز نمط إنتاج واستهلاك مستدام، من خلال تطبيق معايير دولية مثلCodex Alimentarius ، وحصولها على شهادة ISO ٩٠٠١:٢٠١٥في فبراير ٢٠٢٦، مما يحسن كفاءة الإجراءات الرقابية ويقلل التكاليف البيئية. في عام ٢٠٢٥، قامت الهيئة بمراجعة اللوائح الفنية الملزمة، ووضعت آليات للإفراج السريع عن مستلزمات الإنتاج المستوردة، مما خفض مدة الإفراج من أسابيع إلى أيام، ودعم المنشآت الغذائية في تبني ممارسات مستدامة مثل تقليل استخدام البلاستيك والكيماويات. ضمن إطار الصحة الواحدة، تركز الهيئة على دمج البعد البيئي، مثل مراقبة تلوث المياه في سلاسل الإنتاج الزراعي، مما يحمي التنوع البيولوجي ويقلل الانبعاثات الكربونية الناتجة عن الهدر الغذائي، الذي يساهم بنسبة ٨-١٠% من الانبعاثات العالمية وفق تقارير FAO لعام ٢٠٢٦. كما أجرت الهيئة برامج تدريبية لأكثر من ٥٠٠٠ عامل في القطاع الغذائي في ٢٠٢٥، تركز على الإنتاج النظيف والاستهلاك المسؤول، مما يعزز الشفافية والحوكمة. على سبيل المثال، في مشروع تطوير ميكنة مراقبة الإنتاج (٢٠٢٣-٢٠٢٦)، استخدمت الهيئة تقنيات رقمية لتتبع المنتجات، مما خفض التكاليف التشغيلية بنسبة ٢٥% ودعم الاقتصاد الأخضر، كما أكدت تقارير مجلس الوزراء لعام ٢٠٢٦. هذا النهج يحول النظم الغذائية نحو الاستدامة، مع التركيز على تقليل النفايات وتعزيز الاقتصاد الدائري.

٢-٤تعزيز الشراكات والقدرات المؤسسية (الهدف ١٧: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف): تُعزز الهيئة الشراكات متعددة القطاعات كأداة أساسية للتنمية المستدامة، من خلال التعاون مع وزارات الصحة، الزراعة، البيئة، والجهات الدولية مثل FAO وWHO. في إطار استراتيجية الصحة الواحدة (٢٠٢٣-٢٠٢٧)، شاركت الهيئة في الاجتماعات التحضيرية للمنتدى الاقتصادي السويسري المصري ٢٠٢٥، حيث ناقشت فرص التعاون في تعزيز السلامة الغذائية والتنمية المستدامة. كما أطلقت الاستراتيجية الوطنية للتغذية في يوليو ٢٠٢٥، بالشراكة مع وزارة الصحة، لتحسين منظومة الغذاء كمسؤولية جماعية، مما يعزز القدرات المؤسسية من خلال تدريب الكوادر وتبادل المعرفة. في عام ٢٠٢٦، تولت الهيئة مسؤولية الرقابة الكاملة على السوق المحلي اعتبارًا من يناير، بعد تنسيق مع وزارة الصحة، مما يضمن انتقال سلس للاختصاصات ويحافظ على استمرارية الرقابة. كما ساهمت في مشاريع مثل "مستقبل مصر للتنمية المستدامة"، حيث شاركت في معارض "أهلًا رمضان" لعام ٢٠٢٦ لتخفيف الأعباء عن المواطنين وتعزيز الأمن الغذائي. هذه

الشـراكات تبني قدرات مسـتدامة، مثل إنشـاء مراكز تدريب إقليمية، وتعزز التعاون الدولي لمواجهة التحديات مثل تغير المناخ، مما يحقق تكاملًا بين الجهات المعنية ويضمن تنفيذًا فعالاً للأهداف الوطنية.

٢-٥دعم القدرة التنافسية الاقتصادية والتصدير (الهدف ٨: العمل اللائق والنمو الاقتصادي): تساهم الهيئة في رفع القدرة التنافسـية للمنتجات الغذائية المصـرية من خلال تطبيق معايير دولية، مما يفتح أسـواقًا جديدة ويقلل الحواجز التجارية. في استراتيجيتها ٢٠٢٣-٢٠٢٦، ركزت على تطوير نظام رقابي قائم على المخاطر لتسهيل الصادرات، حيث ارتفع حجم الصادرات الغذائية المصرية بنسبة ١٢% في ٢٠٢٥ مقارنة بعام ٢٠٢٤، وفق تقارير التمثيل التجاري. على سبيل المثال، قامت الهيئة بمراجعة اللوائح للإفراج السريع عن مستلزمات الإنتاج، مما خفض التكاليف اللوجستية ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الغذائي، الذي يوفر ملايين الوظائف. ضمن إطار الصحة الواحدة، تركز الهيئة على مراقبة السلاسل الغذائية العالمية لمنع التهديدات البيئية، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية ويحمي الاقتصاد الوطني من خسائر تصل إلى ١١٠ مليارات دولار سنويًا عالميًا بسبب الأغذية غير الآمنة، كما أشارت تقارير البنك الدولي لعام ٢٠٢٥. كما شاركت في المنتديات الاقتصادية مثل السويسري المصري ٢٠٢٥ لاغتنام الفرص الاقتصادية في مجال الغذاء المستدام. هذا الدور يعزز النمو الاقتصادي المستدام، من خلال دعم الابتكار مثل استخدام التقنيات الرقمية في التتبع، مما يزيد الإنتاجية ويخلق فرص عمل لائقة في قطاع يساهم بنسبة ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي.

يُبرز هذا الدور المتكامل أن الهيئة ليست مجرد جهة رقابية، بل شريك استراتيجي في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تربط بين سلامة الغذاء والأبعاد الشاملة للتنمية المستدامة، مع التركيز على حماية المواطن كأولوية مركزية. ومع ذلك، يتطلب التقدم مواجهة تحديات مثل تداخل الاختصاصات، مما يستدعي تعزيز الشراكات لضمان استدامة الإنجازات

٢-٦استراتيجية الصحة الواحدة ودور الهيئة القومية لسلامة الغذاء فيها

تُعد استراتيجية "الصحة الواحدة" نهجًا متكاملاً يعترف بالارتباط الوثيق بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة، ويهدف إلى تعزيز التعاون متعدد القطاعات لمواجهة التحديات الصحية المشتركة، مثل الأمراض المنقولة عبر الحيوانات (Zoonotic Diseases)، ومقاومة المضادات الميكروبية(Antimicrobial Resistance) ، وسالمة الغذاء والماء .(WHO, FAO, & WOAH, ٢٠٢٣) نشأت هذه الاستراتيجية كرد فعل على الأوبئة العالمية، مثل جائحة كوفيد-١٩، التي أبرزت الحاجة إلى نظم رقابية موحدة تجاوز الحدود القطاعية التقليدية، حيث تشير التقديرات إلى أن ٧٥% من الأمراض الناشئة في البشر تنشأ من مصادر حيوانية أو بيئية.(FAO, ٢٠٢٢)

في السياق المصري، أطلقت الحكومة الإطار الاستراتيجي القومي للصحة الواحدة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧، والذي يشمل خطة عمل تشغيلية للأعوام ٢٠٢٤-٢٠٢٧، بالتعاون مع وزارات الصحة والسكان، والزراعة واستصلاح الأراضي، والبيئة، والتعليم العالي، والتنمية المحلية، إضافة إلى هيئة الدواء المصرية والهيئة القومية لسلامة الغذاء

(NFSA)، مدعومًا من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة (وزارة الصحة والسكان، ٢٠٢٤). يركز الإطار على ستة محاور رئيسية: تعزيز التنسيق المؤسسي، مكافحة الأمراض الحيوانية المنقولة، مواجهة مقاومة المضادات، ضمان سلامة الغذاء والماء، دمج البعد البيئي، وتعزيز البحث والتعليم. ويُعد هذا الإطار خطوة نحو تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث يربط بين الأمن الغذائي والصحة العامة، مع التركيز على تقليل الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الأمراض المنقولة بالغذاء، والتي تُقدر بنحو ١١٠ مليارات دولار سنويًا في الدول النامية (World Bank, ٢٠١٨).

يلعب دور الهيئة القومية لسلامة الغذاء دورًا محوريًا في تنفيذ هذه الاستراتيجية، خاصة في محور سلامة الغذاء والماء، حيث تتولى توحيد الرقابة على سلسلة الإمداد الغذائي "من المزرعة إلى المائدة" بموجب قانون إنشائها رقم ١ لسنة ٢٠١٧. وتشمل مساهماتها: (١) تقييم المخاطر الغذائية المرتبطة بالملوثات البيولوجية والكيميائية، بالتعاون مع وزارة الزراعة لمراقبة صحة الحيوانات؛ (٢) تعزيز التنسيق مع وزارة البيئة للحد من التأثيرات البيئية على الغذاء، مثل تلوث المياه؛ (٣) دعم برامج التوعية والتدريب متعددة القطاعات لتعزيز الثقافة الصحية المشتركة (NFSA, ٢٠٢٥). وفقًا لتقرير التنفيذ الأولي، ساهمت الهيئة في خفض حوادث التسمم الغذائي بنسبة ١٥% خلال ٢٠٢٣–٢٠٢٤ من خلال تطبيق معايير دولية مثلCodex Alimentarius ، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية والصحية (FAO & WHO, ٢٠٢٤).

يبرز هذا النهج أهمية دمج سلامة الغذاء ضمن استراتيجية "الصحة الواحدة" كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يقلل من الفاقد الغذائي (الذي يصل إلى ٣٠% في مصر) ويحمي الموارد البيئية، مع تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الغذائية. ومع ذلك، يواجه التنفيذ تحديات مثل تداخل الاختصاصات المؤسسية وضعف القدرات الفنية، مما يتطلب تعزيز الشراكات الدولية لتحسين الفعالية.

القسم الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة

يهدف هذا الإطار إلى عرض الجوانب التطبيقية للدراسة، من خلال توظيف المنهج العلمي في جمع البيانات وتحليلها بما يسهم في الإجابة عن تساؤلات البحث وتحقيق أهدافه.

كما يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية التي اتبعتها الباحثة، بدءًا من تحديد منهج الدراسة، ومجتمعها وعينتها، مرورًا بتصميم أداة جمع البيانات والتحقق من صدقها وثباتها، وصولًا إلى عرض وتحليل النتائج في ضوء الإطار النظري.

ويعتمد هذا الفصل على منهجية تكاملية تجمع بين التحليل الكمي من خلال الاستبيان الميداني، والتحليل النوعي من خلال تحليل الوثائق الرسمية وتحليلSWOT ، بما يتيح تقديم رؤية شاملة ومتكاملة للأداء المؤسسي للهيئة محل الدراسة.

أولاً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، نظرًا لملاءمته لطبيعة الدراسة التي تستهدف وصف وتحليل مستوى وعي وثقة المواطن المصري بأداء الهيئة القومية لسلامة الغذاء، وتقييم دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار استراتيجية الصحة الواحدة.

ويقوم هذا المنهج على جمع البيانات من الواقع الميداني وتحليلها باستخدام أساليب إحصائية مناسبة، بهدف استخلاص مؤشرات كمية تساعد في تفسير الظاهرة محل الدراسة والوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المواطنين المصريين البالغين (١٨ سنة فأكثر) بمحافظة القاهرة الكبرى. وقد تم الاعتماد على عينة ميسّرة (Convenience Sample) بلغ حجمها (١٠٧) مفردة، تم جمعها من خلال استبيان إلكتروني وميداني خلال فترة تطبيق الدراسة.

وتُعد هذه العينة مناسبة لأغراض التحليل الوصفي الاستكشافي، مع الأخذ في الاعتبار محدودية التعميم الإحصائي على المجتمع ككل.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على مجموعة متكاملة من أدوات جمع البيانات، تمثلت في الاستبيان بوصفه الأداة الرئيسة لقياس مستوى الوعي والثقة وتقييم الأداء، إلى جانب تحليل الوثائق الرسمية لاستخلاص الإطار المؤسسي والتشريعي المنظم لعمل الهيئة، فضلًا عن استخدام تحليل SWOT بهدف تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المرتبطة بالأداء المؤسسي. وقد تم تصميم الاستبيان في ضوء أهداف وتساؤلات الدراسة، بحيث يغطي عددًا من المحاور الرئيسية التي تشمل البيانات الديموغرافية للمبحوثين (النوع، العمر، المؤهل التعليمي، محل الإقامة، الدخل)، ومستوى الوعي المؤسسي بالهيئة، وتقييم الأداء الرقابي، ومستوى الثقة في أدائها، إلى جانب السلوك والتفاعل مع الهيئة، وإدراك العلاقة بين سلامة الغذاء وأهداف التنمية المستدامة، وأخيرًا التحديات وأولويات التحسين، بما يضمن شمولية الأداة وقدرتها على قياس أبعاد الدراسة المختلفة

بدقة. وقد تم تطبيق الاستبيان في صورته النهائية إلكترونيًا من خلال إحدى المنصات الرقمية، حيث جرى نشره عبر وسائل التواصل المختلفة لتيسير الوصول إلى المبحوثين في وقت مناسب. كما اعتمدت الدراسة على أسلوب العينة الميسّرة (Convenience Sample)، حيث تم اختيار أفراد العينة بناءً على سهولة الوصول إليهم واستجابتهم للمشاركة، دون التقيد بأسلوب العينة العشوائية، وذلك في ضوء طبيعة الدراسة التطبيقية وحدودها الزمنية والإجرائية.

رابعاً: صدق وثبات أداة الدراسة

حرصت الباحثة على التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة، بما يضمن دقة النتائج وإمكانية الاعتماد عليها في تفسير الظاهرة محل البحث.

١ –صدق أداة الدراسة

تم التحقق من صدق الأداة من خلال ما يلي:

صدق المحتوى: حيث تم إعداد فقرات الاستبيان في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وربط كل محور بأهداف وتساؤلات الدراسة، بما يضمن شمولية القياس.

الصدق الظاهري: من خلال مراجعة وضوح العبارات وسهولة فهمها، وتطبيق الاستبيان بصورة استطلاعية، دون ظهور صعوبات جوهرية في الفهم.

صدق الاتساق المنطقي: حيث أظهرت النتائج اتساقًا منطقيًا بين أبعاد الدراسة، إذ ارتفع مستوى الوعي المؤسسي مقابل مستوى متوسط من الثقة والتفاعل، بما يعكس فجوة بين المعرفة والممارسة، وهو ما يتسق مع الإطار النظري للدراسة.

٢ – ثبات أداة الدراسة

تم تقييم ثبات الأداة من خلال تحليل الاتساق الداخلي الوصفي لفقرات الاستبيان، وذلك عبر دراسة تقارب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاهاتها العامة.

وقد أظهرت النتائج وجود درجة مقبولة من الاتساق بين الفقرات، مما يشير إلى تمتع الأداة بدرجة مناسبة من الثبات تسمح بالاعتماد على نتائجها في التحليل والتفسير.

خامساً: أساليب التحليل الإحصائي

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية في تحليل البيانات باستخدام برنامجExcel ، حيث تم توظيف التكرارات والنسب المئوية لعرض توزيع استجابات أفراد العينة، إلى جانب استخدام المتوسط الحسابي لقياس الاتجاه العام للاستجابات، والانحراف المعياري لتحديد درجة تشتت هذه الاستجابات حول المتوسط. وقد أسهمت هذه الأساليب في تقديم وصف دقيق للبيانات وتحليل اتجاهاتها، بما يدعم تفسير النتائج بصورة علمية منهجية.

٣-١ عرض النتائج وتحليلها

يتناول هذا الجزء عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها إحصائيًا في ضوء محاور الاستبيان، وذلك بهدف الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها. وقد تم تنظيم عملية التحليل بشكل منهجي يشمل دراسة الخصائص الديموغرافية لعينة البحث، يليها تحليل مستوى الوعي المؤسسي بالهيئة القومية لسلامة الغذاء، ثم تقييم الأداء الرقابي، ومستوى الثقة في الهيئة، بالإضافة إلى تحليل أنماط السلوك والتفاعل المجتمعي معها. كما يتضمن التحليل دراسة إدراك العلاقة بين سلامة الغذاء وأهداف التنمية المستدامة، إلى جانب رصد أبرز التحديات التي تواجه فاعلية الهيئة وتحديد أولويات التحسين من وجهة نظر المبحوثين. وقد تم تدعيم هذا العرض بتفسيرات أكاديمية تربط بين النتائج الميدانية والإطار النظري للدراسة، بما يسهم في استخلاص دلالات علمية واضحة يمكن البناء عليها في صياغة التوصيات التطبيقية.

٣-١ أولاً: الخصائص الديموغرافية للعينة

جدول (١): توزيع العينة حسب متوسط الدخل الشهرى (ن=١٠٧)

الفئة (الدخل الشهري)	التكرار (ن)	النسبة(%)
أقل من ٣,٠٠٠ جنيه	٦	٥,٦٪
من ٣,٠٠٠ – أقل من ٦,٠٠٠ جنيه	١٦	١٥,٠٪
من ٦,٠٠٠ – أقل من ١٠,٠٠٠ جنيه	٣٤	٣١,٨٪
من ١٠,٠٠٠ – أقل من ٢٠,٠٠٠ جنيه	٢٧	٢٥,٢٪
٢٠,٠٠٠جنيه فأكثر	٢٤	٢٢,٤٪
الإجمالي	١٠٧	١٠٠٪

المصدر :إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الاستبيان، أبريل ٢٠٢٦.

يتضح من الجدول أن الفئة الأكثر تمثيلاً في عينة الدراسة هي فئة الدخل المتوسط (من ٦,٠٠٠ إلى أقل من ١٠,٠٠٠ جنيه) بنسبة بلغت (٣١,٨%)، تليها فئة (١٠,٠٠٠ – أقل من ٢٠,٠٠٠ جنيه) بنسبة (٢٥,٢%)، ثم الفئات الأعلى دخلاً بنسبة (٢٢,٤%). في المقابل، تمثل الفئات ذات الدخل المنخفض نسبًا محدودة، حيث بلغت نسبة من يقل دخلهم عن ٣,٠٠٠ جنيه (٥,٦%) فقط.

ويشير ذلك إلى أن العينة تميل نحو الشرائح ذات الدخل المتوسط، وهو ما قد يؤثر على أنماط الإدراك والتقييم المرتبطة بسلامة الغذاء ومستوى التفاعل مع الهيئة.

شكل (١) يوضح توزيع العينة حسب النوع

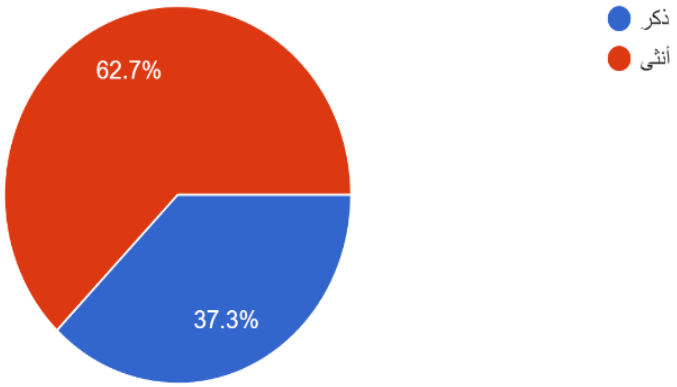

المصدر :إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الاستبيان، أبريل ٢٠٢٦.

يوضح الشكل توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير النوع، حيث يتبين ارتفاع نسبة الإناث مقارنة بالذكور، إذ بلغت نسبة الإناث (٦٢,٧%) مقابل (٣٧,٣%) للذكور. ويعكس هذا التوزيع ميل العينة نحو التمثيل النسبي للإناث بدرجة أكبر، وهو ما قد يرتبط بطبيعة الفئات الأكثر استجابة للاستبيانات، خاصة في الدراسات ذات الطابع المجتمعي. وعلى الرغم من هذا التفاوت، فإنه لا يؤثر بصورة جوهرية على أهداف الدراسة، في ظل تركيزها على قياس الإدراك العام والاتجاهات نحو أداء الهيئة القومية لسلامة الغذاء.

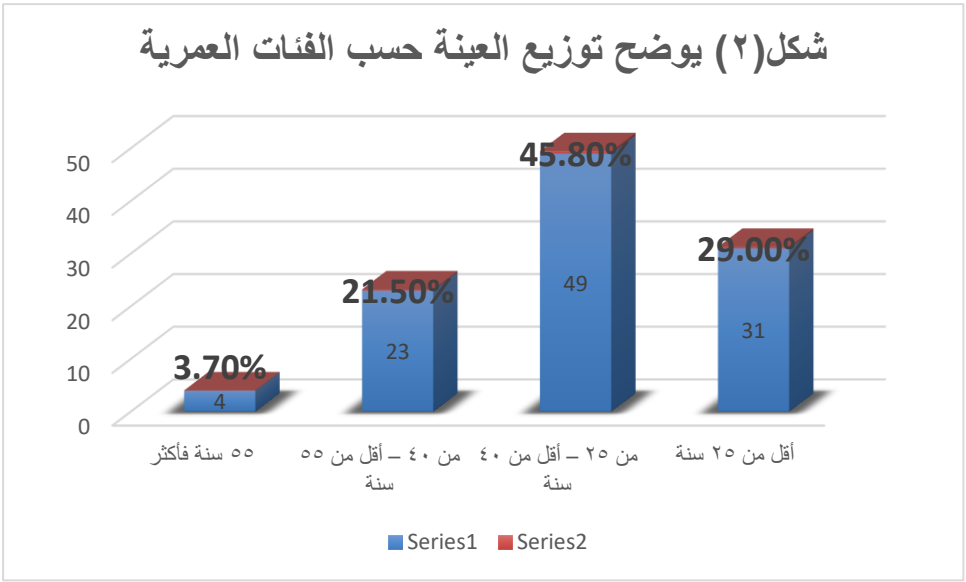

المصدر :إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الاستبيان، أبريل ٢٠٢٦.

يوضح الشكل توزيعاً متوازناً نسبياً للفئات العمرية، مع تركز ملحوظ في الفئة (٢٥–أقل من ٤٠ سنة) باعتبارها الأكثر تمثيلاً في العينة.ويعكس ذلك مشاركة الفئة الأكثر نشاطاً وتفاعلاً مع القضايا المجتمعية محل الدراسة.

شكل (٣) يوضح توزيع العينة حسب محل الاقامة

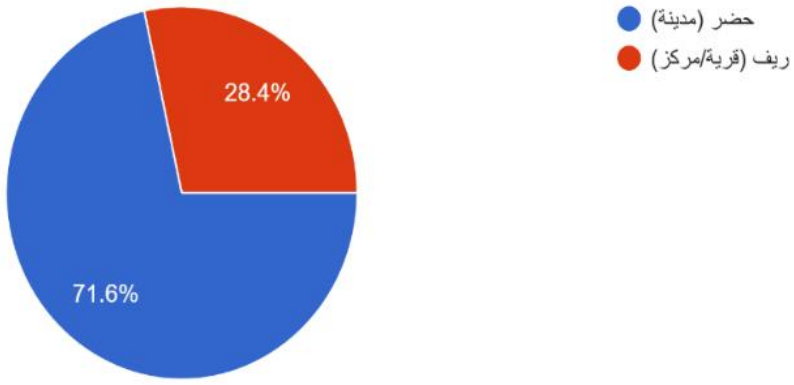

المصدر :إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الاستبيان، أبريل ٢٠٢٦.

يشير الشكل (٣) إلى هيمنة واضحة لسكان الحضر داخل عينة الدراسة مقارنة بسكان الريف، بما يعكس تركّز العينة في البيئات الحضرية ذات الكثافة السكانية والخدمية الأعلى.

وقد يترتب على هذا التوزيع تحيز نسبي في النتائج، مما يستدعي الحذر عند تعميمها على المجتمع الريفي الذي قد يختلف في أنماط الوعي والتفاعل مع قضايا سلامة الغذاء.

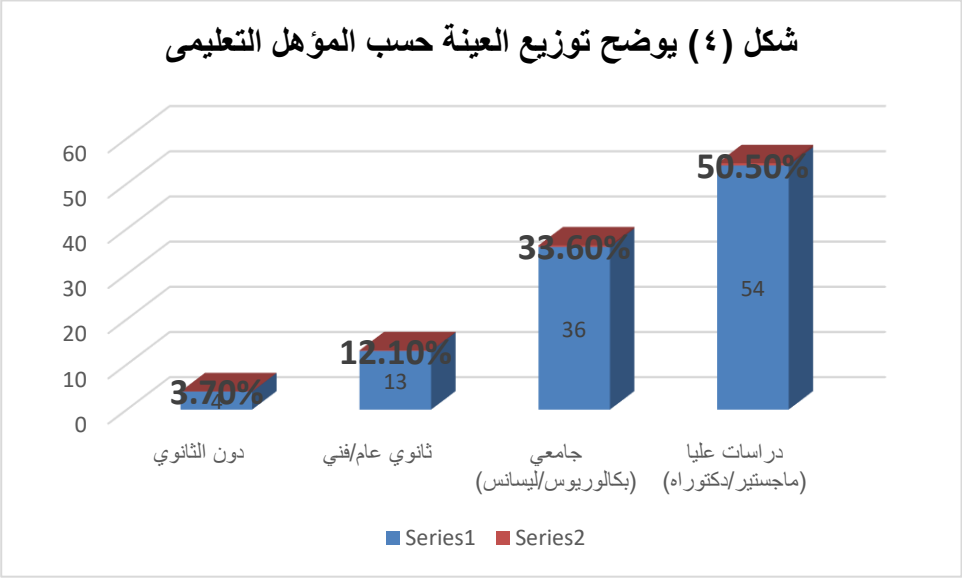

المصدر :إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الاستبيان، أبريل ٢٠٢٦.

يتضح من الشكل البيانى ارتفاع المستوى التعليمي لعينة الدراسة، حيث بلغت نسبة الحاصلين على تعليم جامعي ودراسات عليا (٨٤,١%)، إضافة إلى هيمنة سكان الحضر بنسبة.(٨٨,٨٪)

وتعكس هذه الخصائص أن العينة تمثل شريحة ذات وعي وتعليم مرتفع، إلا أن هذا التوزيع قد يحد من إمكانية تعميم النتائج على المجتمع المصري ككل، خاصة الفئات الريفية أو الأقل تعليماً.

٣-١-٢ثانياً: جدول مستوى الوعي المؤسسي بالهيئة

جدول (٢): استجابات المشاركين لأسئلة الوعي المؤسسي (ن=١٠٧)

العبارة	نعم (ن)	نعم (%)	لا/غير متأكد (ن)	لا/غير متأكد (%)
هل سمعت من قبل عن الهيئة القومية لسلامة الغذاء؟	٩١	٨٥,٠ %	١٦	% ١٥,٠٠
هل تعلم أن الهيئة هي الجهة الرسمية المسؤولة عن الرقابة على سلامة الغذاء في مصر؟	٨٤	٧٨,٥ %	٢٣	% ٢١,٥٠
هل تعرف أي وسيلة رسمية للتواصل مع الهيئة (موقع إلكتروني، خط ساخن، بريد إلكتروني)؟	٣١	٢٩,٠ %	٧٦	% ٧١,٠٠

المصدر :إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الاستبيان، أبريل ٢٠٢٦.

توضح النتائج وجود مستوى مرتفع من الوعي المؤسسي بالهيئة القومية لسلامة الغذاء، حيث بلغت نسبة من سمعوا بها (٨٥%)، ونسبة من يدركون دورها كجهة رسمية.(٧٨,٥٪)

في المقابل، تنخفض نسبة معرفة قنوات التواصل الرسمية إلى (٢٩%) فقط، مما يشير إلى وجود فجوة بين المعرفة العامة بالهيئة والقدرة على التفاعل الفعلي معها، وهو ما يعكس قصوراً في فعالية الاتصال المؤسسي.

٣-١-٣ ثالثاً: جدول مصادر المعرفة بالهيئة

جدول (٣): المصادر الأساسية للتعرف على الهيئة (للمجيبين بـ "نعم" على س٦، ن=٩١)

المصدر	التكرار	النسبة (%)
منصات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، إنستجرام، يوتيوب)	٣٥	% ٣٨,٥
الأهل / الأصدقاء / زملاء العمل أو الدراسة	٢٨	% ٣٠,٨٠
وسائل الإعلام التقليدية (تلفزيون، راديو، صحف مطبوعة)	٢٠	% ٢٢,٠٠
جهة العمل أو الدراسة (مؤسسة حكومية/خاصة)	٧	% ٧,٧٠
حملات توعوية ميدانية أو إعلانية من الهيئة	١	% ١,١٠

المصدر :إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الاستبيان، أبريل ٢٠٢٦.

تهيمن القنوات غير الرسمية (وسائل التواصل الاجتماعى + الشبكات الشخصية = ٦٩,٣%) على نشر الوعي بالهيئة، بينما تظل الحملات المباشرة من الهيئة هامشية جداً (١,١%)، مما يعكس فرصة استراتيجية لتعزيز الحضور الإعلامي والميداني للهيئة.

٣-١-٤رابعاً: جدول متوسطات تقييم الأداء الرقابي (مقياس ليكرت ١-٥)

جدول (٤): الإحصاءات الوصفية لأسئلة تقييم الأداء الرقابي للهيئة (ن=١٠٧)

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
تقوم الهيئة بدور فعال في الرقابة على سلامة الأغذية	٢,٩٦	٠,٩٨	محايد
تسهم الإجراءات الرقابية في الحد من المخاطر الغذائية	٣,٠٨	٠,٩٦	محايد
تعتمد الهيئة على أساليب علمية وتقنيات حديثة	٣,١٤	٠,٩٩	محايد
تغطي الحملات الرقابية مختلف أنواع الأسواق بشكل كافٍ	٢,٤٧	١,١٥	يميل للرفض
تتعامل الهيئة بسرعة وفعالية مع حالات الغش أو التلوث	٢,٩١	١,٠٧	محايد
تُعلن الهيئة عن نتائج رقابتها بشكل دوري وواضح	٢,٨٨	١,٠٤	محايد
المتوسط المركب للأداء الرقابي	٢,٩١	١,٠٣	محايد يميل للضعف

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الاستبيان، مقياس ليكرت الخماسي (١-٥)، أبريل ٢٠٢٦.

تعكس نتائج الجدول أن تقييم المشاركين لأداء الهيئة الرقابي جاء في المجمل في نطاق "محايد يميل للضعف"، حيث بلغ المتوسط المركب (٢,٩١) وقد سجلت عبارة "تغطية الأسواق" أدنى متوسط (٢,٤٧)، مما يشير إلى وجود قصور ملحوظ في التغطية الميدانية، خاصة في الأسواق غير الرسمية وتعكس هذه النتائج أن الأداء الرقابي، رغم وجوده، لا يرقى إلى مستوى التوقعات المجتمعية، وهو ما يستدعي تعزيز فعالية العمليات الرقابية وتوسيع نطاقها.

٣-١-٥ خامساً: جدول متوسطات الثقة في الهيئة (مقياس ليكرت ١-٥)

جدول (٥): الإحصاءات الوصفية لأسئلة الثقة في أداء الهيئة (ن=١٠٧)

البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
الكفاءة الفنية	٣,١١	٠,٩٤	محايد
النزاهة	٢,٥٩	١,١٠	يميل للرفض
الشفافية	٢,٨٤	١,٠٥	محايد
الأثر المُدرك	٣,٠٦	٠,٩٧	محايد
الردع	٢,٦٧	١,١٢	محايد
قنوات الشكاوى	٢,٨١	١,٠٨	محايد
المتوسط المركب للثقة	**٢,٨٥**	**١,٠٥**	**منخفض إلى محايد**

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الاستبيان، مقياس ليكرت الخماسي (١-٥)، أبريل ٢٠٢٦.

تشير نتائج الجدول إلى أن مستوى الثقة في أداء الهيئة جاء في نطاق "منخفض إلى محايد"، بمتوسط مركب بلغ (٢,٨٥)، وهو ما يعكس تبايناً في تقييم المشاركين لأبعاد الثقة المختلفة وقد سجل بُعد "النزاهة" أدنى متوسط (٢,٥٩)، مما قد يشير إلى وجود تصورات سلبية أو شكوك حول استقلالية القرارات الرقابية وتبرز هذه النتائج الحاجة إلى تعزيز الشفافية والوضوح في عرض نتائج الرقابة، بما يسهم في بناء ثقة مجتمعية مستدامة.

٣-١-٦ سادساً: جدول إدراك العلاقة بأهداف التنمية المستدامة (مقياس ليكرت ١-٥)

جدول (٦): الإحصاءات الوصفية لأسئلة إدراك العلاقة بأهداف التنمية المستدامة (ن=١٠٧)

العبارة	الهدف المرتبط	المتوسط	الانحراف المعيارى	الاتجاه العام
سلامة الغذاء تسهم مباشرة في تحسين الصحة العامة للمواطنين	الهدف ٣	٤,٣٣	٠,٧٦	أوافق بشدة
ضمان الغذاء الآمن يدعم القضاء على الجوع وسوء التغذية	الهدف ٢	٤,٢٩	٠,٨١	أوافق بشدة
هناك ارتباط واضح بين سلامة الغذاء وحماية البيئة والموارد الطبيعية	الهدف ١٢-١٣	٤,٣٦	٠,٧٤	أوافق بشدة
أداء الهيئة يسهم في تعزيز ثقة الأسواق العالمية في الصادرات المصرية	الهدف ١٧	٤,٢١	٠,٨٩	أوافق
استراتيجية الصحة الواحدة تعزز التكامل بين سلامة الغذاء والصحة العامة	إطار الدراسة	٤,٢٨	٠,٨٢	أوافق بشدة
المتوسط المركب		٤,٢٩	٠,٨	ارتباط قوي جداً

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الاستبيان، مقياس ليكرت الخماسي (١-٥)، أبريل ٢٠٢٦.

أظهرت النتائج مستوى مرتفعاً من الاتفاق بين المشاركين على ارتباط سلامة الغذاء بأهداف التنمية المستدامة، حيث بلغ المتوسط المركب (٤,٢٩)، وهو ما يقع في نطاق "موافقة قوية."

كما يعكس الانحراف المعياري المنخفض نسبياً (٠,٨٠) درجة عالية من التجانس في الآراء، مما يدل على وجود إدراك مجتمعي واضح لأهمية سلامة الغذاء في دعم الأهداف الصحية والبيئية.

وتؤكد هذه النتائج أن البعد المعرفي والاستراتيجي لدى المواطنين يفوق تقييمهم للأداء الفعلي للهيئة.

٣-١-٧ سابعاً: جدول التحديات وأولويات التحسين المُدركة

جدول (٧): أبرز التحديات التي تواجه الهيئة القومية لسلامة الغذاء (ن=١٠٧)

التحدي المُدرك	التكرار (ن)	النسبة(%)
ضعف التوعية المجتمعية بدور الهيئة	٣٩	% ٣٦,٤
انتشار الاقتصاد غير الرسمي والأسواق الموازية	٣٠	% ٢٨,٠
ضعف الإمكانيات التقنية والتكنولوجية	٢٠	% ١٨,٧
تحديات التنسيق مع الجهات الأخرى	١٣	% ١٢,١
نقص الكوادر البشرية المؤهلة	٥	% ٤,٧

المصدر :إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الاستبيان، أبريل ٢٠٢٦.

تشير النتائج إلى أن "ضعف التوعية المجتمعية" يمثل التحدي الأبرز من وجهة نظر المشاركين بنسبة (٣٦,٤%)، يليه انتشار الاقتصاد غير الرسمي بنسبة.(٢٨٪) وتعكس هذه النتائج وجود تحديات مزدوجة تتعلق بكل من ضعف الاتصال المؤسسي وصعوبة الرقابة على الأسواق ، مما يستدعي تبني استراتيجيات متكاملة تجمع بين التوعية وتعزيز الرقابة.

٣-١-٨ ثامنا: أولويات التحسين المُدركة

جدول (٨): أولويات تحسين أداء الهيئة من وجهة نظر المشاركين (ن=١٠٧)

أولوية التحسين	التكرار (ن)	النسبة(%)
تكثيف الحملات التوعوية للمواطنين	٤٧	٪٤٣,٩
تعزيز الرقابة الميدانية وتوسيع التغطية	٣٤	٪٣١,٨
تسريع التحول الرقمي وتطوير المنصات الإلكترونية	١٦	٪١٥,٠
تشديد العقوبات على المخالفين	٨	٪٧,٥
تبسيط إجراءات تقديم الشكاوى	٢	٪١,٩

المصدر :إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الاستبيان، أبريل ٢٠٢٦.

تعكس النتائج توافقاً واضحاً بين التحديات المُدركة وأولويات التحسين، حيث جاءت "تكثيف الحملات التوعوية" في المرتبة الأولى بنسبة (٤٣,٩%)، تليها "تعزيز الرقابة الميدانية" بنسبة.(٣١,٨٪) ويشير هذا التوافق إلى إدراك المشاركين لطبيعة المشكلات القائمة، كما يوفر توجهاً عملياً لصانعي القرار نحو التركيز على تحسين الاتصال المؤسسي وتوسيع نطاق التغطية الرقابية.

٣-١-٩تاسعا: جدول المتوسطات المركبة لأبعاد الدراسة

جدول (٩): المتوسطات المركبة والانحرافات المعيارية لأبعاد الدراسة الرئيسية (ن=١٠٧)

البُعد	المتوسط المركب	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
الأداء الرقابي	٢,٩١	١,٠٣	محايد يميل للضعف
الثقة في الهيئة	٢,٨٥	١,٠٥	منخفض إلى محايد
إدراك التنمية المستدامة	٤,٢٩	٠,٨٠	قوي جداً

المصدر :إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الاستبيان، مقياس ليكرت الخماسي (١-٥)، أبريل ٢٠٢٦

تم اعتماد القيمة النظرية (٣) كمحك مرجعي لتفسير المتوسطات الحسابية، باعتبارها تمثل نقطة الحياد في مقياس ليكرت الخماسي، حيث تشير القيم الأعلى منها إلى اتجاه إيجابي، بينما تشير القيم الأقل منها إلى اتجاه سلبي ويشير الجدول السابق إلى وجود تباين واضح بين إدراك المشاركين لأهمية سلامة الغذاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (بمتوسط ٤,٢٩)، وبين تقييمهم للأداء الرقابي الفعلي للهيئة (بمتوسط ٢,٩١)، بفارق قدره (١,٣٨ نقطة). ويعكس هذا التباين وجود فجوة بين الإدراك النظري والتطبيق العملي، بما يشير إلى الحاجة إلى تعزيز فعالية الأداء المؤسسي بما يتماشى مع مستوى التوقعات المجتمعية.

٣-٢: التحليل الاستراتيجي باستخدام نموذجSWOT

في إطار استكمال التحليل الاستراتيجي للدراسة، تم استخدام أسلوب تحليل SWOT بهدف تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية، والفرص والتهديدات الخارجية المرتبطة بأداء الهيئة القومية لسلامة الغذاء.

وقد تم اشتقاق عناصر هذا التحليل اعتماداً على مصدرين رئيسيين، يتمثل أولهما في نتائج الدراسة الميدانية (الاستبيان)، خاصة ما يتعلق بمؤشرات الوعي المجتمعي، ومستوى الثقة، والتحديات المُدركة من قبل المشاركين. أما المصدر الثاني فيتمثل في التحليل المؤسسي للبيانات الرسمية، وعلى رأسها النشرات الدورية الصادرة عن الهيئة.

وبناءً على ذلك، يعكس هذا التحليل رؤية تكاملية تجمع بين الإدراك المجتمعي والواقع المؤسسي، بما يدعم تقديم تصور استراتيجي أكثر شمولاً.

شكل (٥): تحليل SWOT للهيئة القومية لسلامة الغذاء

نقاط القوة(Strengths)	نقاط الضعف(Weaknesses)
• وجود إطار تشريعي مستقل (قانون ٢٠١٧/١). • انتشار جغرافي للرقابة. • قنوات متعددة لتلقي الشكاوى. • اعتماد معايير دولية متقدمة. • بنية تحتية رقمية وتقنية متنامية. • نشاط رقابي ميداني ملموس. • إدراك قوي للعلاقة مع التنمية المستدامة. • كوادر متخصصة ومؤهلة.	• ضعف وعي بعض المواطنين بدور الهيئة. • قصور في التغطية لبعض الأسواق. • محدودية الشفافية المدركة. • ثقة متواضعة في الأداء الفعلي. • تحديات التنسيق المؤسسي. • معدل إنجاز الشكاوى منخفض نسبياً. • انتشار الاقتصاد غير الرسمي.
الفرص(Opportunities)	**التهديدات(Threats)**
• دعم الدولة لاستراتيجية الصحة الواحدة. • التحول الرقمي الحكومي. • التعاون الدولي (منظمات). • نمو الطلب العالمي على الغذاء الآمن. • ارتفاع وعي المواطن بعد الجوائح. • تطور تقنيات الرقابة الذكية. • زيادة الاهتمام الإعلامي بقضايا الغذاء.	• ضعف التنسيق بين الجهات. • تحديات الموارد والإمكانيات. • تغيرات السوق وسلوك المستهلك. • تطور أساليب الغش الغذائي. • الأزمات الصحية العالمية. • التغير المناخي وتأثيره على السلاسل الغذائية. • انتشار المعلومات المغلوطة عبر وسائل التواصل الاجتماعى.

يعرض الشكل التحليلي نموذج (SWOT) لتقييم الوضع المؤسسي للهيئة القومية لسلامة الغذاء في إطار تكاملي يجمع بين العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على أدائها، حيث يوضح المحور الأفقي التفاعل بين البيئة الداخلية (نقاط القوة والضعف) والبيئة الخارجية (الفرص والتهديدات). ويُظهر الشكل أن الهيئة تمتلك نقاط قوة تتمثل في الإطار التشريعي المستقل، وتبني نظم رقابية قائمة على تحليل المخاطر، وارتفاع مستوى الوعي المجتمعي بدورها، في مقابل مجموعة من نقاط الضعف التي تشمل انخفاض مستوى الثقة المؤسسية، ومحدودية التفاعل مع قنوات التواصل الرسمية، وقصور التغطية الرقابية لبعض الأسواق، خاصة غير الرسمية. وعلى مستوى البيئة الخارجية، يعكس الشكل توافر فرص استراتيجية واعدة، من أبرزها التحول الرقمي الحكومي، ودعم استراتيجية "الصحة الواحدة"، وتزايد الطلب المحلي والدولي على الغذاء الآمن، وذلك في مقابل تهديدات تتمثل في انتشار الاقتصاد غير الرسمي، وتحديات التنسيق المؤسسي، ومحدودية الموارد. ويشير التحليل الرباعى الى ضرورة الانتقال من مستوى الوعي المرتفع إلى بناء الثقة المؤسسية، ومن مجرد وجود السياسات إلى تحقيق فاعليتها التطبيقية، بما يسهم في تقليص فجوة الأداء المقدّرة بفارق (١,٣٨) نقطة بين إدراك أهمية سلامة الغذاء (٤,٢٩) وتقييم الأداء الرقابي الفعلي (٢,٩١). ومن ثم، يوضح الشكل أن تحقيق التكامل بين عناصر القوة والفرص من جهة، ومعالجة نقاط الضعف والتهديدات من جهة أخرى، يمثل مدخلاً أساسياً لتعزيز الحوكمة المؤسسية وتحقيق أثر تنموي ملموس في مجال سلامة الغذاء.

نتائج وتوصيات البحث

أولا نتائج البحث:

تكشف نتائج الدراسة عن مجموعة من الدلالات التحليلية المهمة التي تعكس طبيعة العلاقة بين الأداء المؤسسي للهيئة القومية لسلامة الغذاء ومستوى إدراك وثقة المواطنين، وذلك في سياق أوسع يرتبط بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الصحة العامة. فقد أظهرت النتائج وجود مستوى مرتفع من الوعي المؤسسي بوجود الهيئة ودورها الرقابي، حيث بلغت نسبة من سمعوا بها (٨٥%)، ونسبة من يدركون طبيعة دورها كجهة رسمية مسؤولة عن سلامة الغذاء (٧٨,٥%)، وهو ما يعكس نجاحاً نسبياً في تحقيق الانتشار المعرفي المؤسسي. إلا أن هذا الوعي لم ينعكس بنفس الدرجة على مستوى التفاعل الفعلي، حيث لم تتجاوز نسبة معرفة المواطنين بقنوات التواصل الرسمية (٢٩%)، وهو ما يشير إلى وجود فجوة واضحة بين الوعي النظري والقدرة على التفاعل العملي مع خدمات الهيئة.

وتتسق هذه النتيجة مع الطرح النظري في إطار نشر الابتكار، والذي يؤكد أن المعرفة بوجود المؤسسة أو الخدمة لا تعني بالضرورة تبنيها أو التفاعل معها، حيث يتطلب ذلك توافر قنوات اتصال فعالة، وثقة كافية في كفاءة المؤسسة واستجابتها. وفي هذا السياق، تعكس النتائج وجود قصور نسبي في فعالية الاتصال المؤسسي، الأمر الذي يحد من قدرة الهيئة على تحويل الوعي المجتمعي إلى مشاركة فعالة، وهو ما يمثل أحد التحديات الجوهرية في بناء علاقة مستدامة بين المواطن والمؤسسة الرقابية.

وفيما يتعلق بتقييم الأداء الرقابي، أظهرت النتائج أن المتوسط العام لتقييم الأداء بلغ (٢,٩١/٥)، وهو ما يقع في نطاق "محايد يميل إلى الضعف"، مع انخفاض ملحوظ في تقييم تغطية الحملات الرقابية للأسواق المختلفة (٢,٤٧). ويعكس ذلك إدراكاً مجتمعياً بوجود فجوة بين الجهود الرقابية المعلنة ومستوى انتشارها الفعلي على أرض الواقع، خاصة في الأسواق غير الرسمية. ويتسق هذا التوجه مع ما أشارت إليه تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الحديثة، والتي أوضحت أن منظومة سلامة الغذاء في مصر تتمتع بإطار مؤسسي وتشريعي متقدم، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى تعزيز كفاءة التنفيذ الميداني وتوسيع نطاق التغطية الرقابية، بما يضمن تحقيق الأثر الفعلي المرجو على صحة المواطن.

أما فيما يتعلق بمستوى الثقة في الهيئة، فقد أظهرت النتائج أن المتوسط المركب للثقة بلغ (٢,٨٥/٥)، وهو ما يعكس مستوى "منخفض إلى محايد"، مع تباين ملحوظ بين أبعاد الثقة المختلفة، حيث جاءت الثقة في الكفاءة الفنية بمستوى متوسط، في حين انخفضت الثقة في النزاهة والشفافية بشكل نسبي. ويشير ذلك إلى أن التحدي لا يرتبط بقدرات الهيئة الفنية بقدر ما يرتبط بالإدراك المجتمعي لشفافية الإجراءات وعدالة تطبيقها، وهو ما يؤكد أهمية البعد المؤسسي المرتبط بالحوكمة الرشيدة كعامل حاسم في بناء الثقة العامة. كما تعزز هذه النتيجة ما طرحته الأدبيات الحديثة حول أن الثقة في المؤسسات الرقابية تتشكل من خلال مزيج من الكفاءة والشفافية والنزاهة، وليس من خلال الأداء الفني فقط.

في المقابل، كشفت النتائج عن مستوى مرتفع للغاية من إدراك المواطنين لأهمية سلامة الغذاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث بلغ المتوسط (٤,٢٩/٥)، وهو ما يعكس وعياً مجتمعياً متقدماً بأبعاد العلاقة بين الغذاء الآمن والصحة العامة والاستدامة البيئية والاقتصادية. ويعكس هذا التباين بين الإدراك المرتفع للأهمية والتقييم المنخفض نسبياً للأداء المؤسسي وجود فجوة استراتيجية واضحة بين التوقعات المجتمعية ومستوى الأداء الفعلي، حيث بلغ الفارق بين المتوسطين (١,٣٨ نقطة)، وهو ما يشير إلى أن المواطنين يدركون بوضوح ما ينبغي أن تكون عليه منظومة سلامة الغذاء، إلا أنهم لا يرون انعكاساً كافياً لذلك على الواقع العملي.

ويمكن تفسير هذه الفجوة في ضوء التحديات المؤسسية التي أظهرتها نتائج الدراسة، حيث برز ضعف التوعية المجتمعية كأحد أبرز التحديات بنسبة (٣٦,٤%)، إلى جانب انتشار الاقتصاد غير الرسمي وصعوبة إخضاعه للرقابة، فضلاً عن ضعف التنسيق بين الجهات المعنية. وتعكس هذه التحديات طبيعة معقدة لمنظومة سلامة الغذاء، تتداخل فيها الأبعاد التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتطلب تبني مقاربة تكاملية تتجاوز الحلول الجزئية نحو إصلاحات مؤسسية شاملة.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية تبني إطار **استراتيجية الصحة الواحدة**، والذي يقوم على التكامل بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة، باعتباره مدخلاً فعالاً لمعالجة التحديات متعددة الأبعاد المرتبطة بسلامة الغذاء. إذ تؤكد هذه الاستراتيجية على ضرورة التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، وتعزيز تبادل البيانات والمعلومات، بما يسهم في تحسين كفاءة الاستجابة للمخاطر الغذائية، ورفع مستوى الحماية الصحية للمواطنين.

كما تعكس نتائج الدراسة ارتباطاً وثيقاً بين واقع أداء الهيئة ومستهدفات **رؤية مصر ٢٠٣٠**، خاصة في محاور الصحة والحوكمة والتنمية المستدامة، حيث يتطلب تحقيق هذه الرؤية تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية، وتحسين جودة الخدمات، وبناء ثقة المواطنين في الأجهزة الرقابية. ومن ثم، فإن تحسين أداء الهيئة القومية لسلامة الغذاء لا يمثل فقط قضية قطاعية، بل يعد جزءاً من منظومة أوسع لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن نتائج الدراسة تكشف عن مفارقة أساسية تتمثل في وجود وعي مجتمعي مرتفع بأهمية سلامة الغذاء، في مقابل مستوى متوسط إلى منخفض من الثقة في أداء الجهة المسؤولة عنها. وتشير هذه المفارقة إلى أن التحدي الحقيقي لا يكمن في نقص السياسات أو غياب الأطر المؤسسية، بل في كفاءة تفعيلها، وقدرة المؤسسة على التواصل الفعال مع المواطنين، وتحقيق نتائج ملموسة تعزز الثقة وتدعم المشاركة المجتمعية.

وفي ضوء ذلك، فإن تعزيز فعالية منظومة سلامة الغذاء في مصر يتطلب الانتقال من مرحلة بناء الأطر المؤسسية إلى مرحلة تعظيم أثرها التطبيقي، من خلال تطوير آليات الاتصال المؤسسي، وتوسيع نطاق التغطية الرقابية، وتعزيز الشفافية، بما يسهم في تحويل الوعي إلى ثقة، والسياسات إلى نتائج، ويضمن تحقيق تنمية صحية مستدامة تتماشى مع التوجهات الوطنية والدولية.

ثانيا توصيات البحث:

في ضوء نتائج الدراسة، وما كشفت عنه من فجوة بين إدراك أهمية سلامة الغذاء ومستوى تقييم الأداء الفعلي والثقة في الهيئة، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات التطبيقية التي تستهدف تعزيز فاعلية الهيئة القومية لسلامة الغذاء، بما يسهم في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين جودة الغذاء وصحة المواطن.

أولًا: تعزيز الاتصال المؤسسي

في ضوء محدودية معرفة المواطنين بقنوات التواصل الرسمية، تبرز الحاجة إلى تطوير استراتيجية اتصال مؤسسي متكاملة تستهدف تحويل الوعي العام إلى تفاعل فعلي. ويشمل ذلك تكثيف التوعية بقنوات الشكاوى والخدمات الرقمية، إلى جانب تعزيز الحضور الرقمي للهيئة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بما يتوافق مع أنماط استهلاك المعلومات الحديثة، ويسهم في تسهيل وصول المواطنين إلى خدمات الهيئة.

ثانيًا: تطوير الأداء الرقابي

في ظل التحديات المرتبطة بتغطية الأسواق، خاصة غير الرسمية، تبرز أهمية تبني نهج رقابي قائم على تحليل المخاطر، يركز على الأنشطة والمناطق الأكثر عرضة للمخاطر الغذائية. كما يتطلب الأمر توسيع نطاق الحملات الميدانية، مع تعزيز التعاون والتكامل مع الجهات المحلية، بما يضمن تحقيق تغطية رقابية أكثر شمولًا وفاعلية.

ثالثًا: تعزيز الشفافية وبناء الثقة

في ضوء الحاجة إلى رفع مستوى الثقة في الأداء المؤسسي، تبرز أهمية تبني سياسات إفصاح واضحة ومنتظمة، تشمل الإعلان الدوري عن نتائج الحملات الرقابية والإجراءات المتخذة بحق المخالفين. كما يتطلب الأمر تطوير منصات رقمية تفاعلية تتيح للمواطنين متابعة الشكاوى ونتائجها، بما يعزز من مصداقية الهيئة ويُسهم في بناء ثقة مستدامة.

رابعًا: دعم التوعية المجتمعية

نظرًا لأهمية التوعية كأحد المحاور الأساسية لتحسين الأداء، تبرز الحاجة إلى تصميم وتنفيذ برامج توعوية مستدامة تستهدف مختلف فئات المجتمع. ويشمل ذلك تبسيط الرسائل الإعلامية وربطها بالسلوكيات اليومية، إلى جانب تنويع أدوات التوعية بين الوسائل التقليدية والرقمية، بما يسهم في نشر ثقافة سلامة الغذاء وتعزيز الوعي المجتمعي.

خامسًا: الربط بالتنمية المستدامة

في ضوء أهمية تعزيز الدور التنموي لسلامة الغذاء، تبرز الحاجة إلى ربط مؤشرات الأداء المؤسسي بنتائج قابلة للقياس تعكس أثرها المباشر على صحة المواطن وجودة الغذاء. كما يتطلب ذلك تعزيز وضوح هذه النتائج للمجتمع، بما يسهم في تحسين الإدراك العام للأداء وربطه بأهداف التنمية المستدامة.

سادسًا: تفعيل التكامل المؤسسي

في ظل التحديات المرتبطة بالتنسيق بين الجهات المعنية، تبرز أهمية تفعيل آليات التكامل المؤسسي في إطار استراتيجية الصحة الواحدة، من خلال تعزيز تبادل البيانات والمعلومات، وتوحيد الإجراءات الرقابية، بما يسهم في رفع كفاءة المنظومة وتحقيق تكامل فعّال بين مختلف الجهات.

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية:

-الهيئة القومية لسلامة الغذاء .(٢٠٢٥) .(NFSA) تقرير حول تطورات استراتيجية الغذاء في مصر: نحو الامتثال والتعاون الدولي. القاهرة: الهيئة القومية لسلامة الغذاء

-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، والاتحاد الأفريقي. (٢٠٢٠). تغير المناخ وسلامة الأغذية: المخاطر الناشئة والاستجابات السياساتية. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

-منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (٢٠٢١). اليوم العالمي لسلامة الأغذية ٢٠٢١: سلامة الأغذية مسؤولية الجميع. جنيف: منظمة الصحة العالمية.https://doi.org/١٠,٤٠٦٠/cb٦١٢٥ar

-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (٢٠٢٢). حالة سلامة الأغذية والتغذية في العالم ٢٠٢٢. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .

-وزارة الصحة والسكان. (٢٠٢٤). *الاستراتيجية الوطنية للصحة لجمهورية مصر العربية ٢٠٢٤-٢٠٣٠* . القاهرة: جمهورية مصر العربية.

-وزارة الصحة والسكان (٢٠٢٢). *الإطار الاستراتيجي القومي للصحة الواحدة في مصر (٢٠٢٣-٢٠٢٧)*. القاهرة: وزارة الصحة والسكان بالتعاون مع الهيئة القومية لسلامة الغذاء ومنظمة الصحة العالمية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

-Anis Munirah, M. S., & Norfarizan-Hanoon, N. A. (٢٠٢٢). Interrelated of security and sustainable food production. Food Research, ٦(١), ٣٠٤-٣١٠.

-Destoumieux-Garzón, D., Mavingui, P., Boetsch, G., Boissier, J., Darriet, F., Duboz, P., Fritsch, C., Giraudoux, P., Le Roux, F., Morand, S., Paillard, C., Pontier, D., Sueur, C., & Voituron, Y. (٢٠١٨). The One Health concept: ١٠ years old and a long road ahead. *Frontiers in Veterinary Science, 5*, ١٤. https://doi.org/١٠,٣٣٨٩/fvets.٢٠١٨,٠٠٠١٤

-European Food Safety Authority (EFSA). (٢٠٠٢-٢٠٢٤). Annual Reports. Parma: EFSA.

-Food and Agriculture Organization of the United Nations & World Health Organization. (٢٠٢٤). Food safety. FAO. https://www.fao.org/food-safety/about/en

-Food and Agriculture Organization of the United Nations. (٢٠١٩). Food loss and waste in Egypt. FAO Egypt Country Office.

-Grace, D. (٢٠١٧). Food safety and the Sustainable Development Goals. In L. J. Unnevehr & D. Grace (Eds.), Food Safety in Low and Middle-Income Countries (pp. ٣٣-٤٦). Washington DC: International Food Policy Research Institute. https://hdl.handle.net/١٠٥٦٨/٨١٠٦١

-Garcia, S. N., Osburn, B. I., & Jay-Russell, M. T. (٢٠٢٠). One Health for Security, and Sustainable Food Production. *Frontiers in Sustainable Food Systems*, *4*(١).Food Safety, Food.

-Global Food Safety Initiative (GFSI). (٢٠٢٢). The GFSI Community on the UN Sustainable Development Goals. Paris: The Consumer Goods Forum.

-Pérez-Escamilla, R., Bermudez, O., Buccini, G. S., Kumanyika, S., Lutter, C. K., Monsivais, P., & Victora, C. (٢٠١٨). Nutrition disparities and the global burden of malnutrition. BMJ, ٣٦١, k٢٢٥٢.

-Republic of Egypt. (٢٠١٧). Law No. ١ of ٢٠١٧ establishing the National Food Safety Authority (NFSA). Official Gazette.

-Rüegg, S. R., Nielsen, L. R., Buttigieg, S. C., Santa, M., Aragrande, M., Canali, M., Ehlinger, T., Chantziaras, I., Boriani, E., Radeski, M., Bruce, M., & Häsler, B. (٢٠١٨). A systems approach to evaluate One Health initiatives. *Frontiers in Veterinary Science, 5*, ٢٣. https://doi.org/١٠,٣٣٨٩/fvets.٢٠١٨,٠٠٠٢٣

-Shell Foundation. (٢٠٢١). The Cold Chain Opportunity: Reducing Postharvest Losses and Increasing Market Access for Rural Farmers. London: Shell Foundation.

-USDA Economic Research Service (ERS). (٢٠٢٥). Cost Estimates of Foodborne Illnesses: ٢٠٢٣ Data Update. Washington, DC: U.S. Department of Agriculture.

-United Nations. (٢٠١٥). Transforming our world: The ٢٠٣٠ Agenda for Sustainable Development. https://sdgs.un.org/٢٠٣٠agenda

-World Health Organization. (٢٠٢٤). Food safety. https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/food-safety

-World Health Organization, Food and Agriculture Organization of the United Nations, World Organisation for Animal Health, & United Nations Environment Programme. (٢٠٢٢). One Health Joint Plan of Action (٢٠٢٢–٢٠٢٦): Working together for the health of humans, animals, plants and the environment. WHO. https://www.who.int/publications

-World health organization (WHO). (٢٠١٩). The Global Burden of Foodborne Diseases. Geneva: World Health Organization.

-(World Bank). (٢٠١٨). The Safe Food Imperative: Accelerating Progress in Low- and Middle-Income Countries. Washington, DC: World Bank Group.

-Zimon, D., et al. (٢٠٢٢). The Influence of the Implemented HACCP and ISO ٢٢٠٠٠:٢٠١٨ Systems on Management Efficiency in the Meat Industry. Foods, ١١(١), ١-١٥.

الملاحق

استبيان الكترونى يهدف الى قياس وعي وثقة المواطن في أداء الهيئة القومية لسلامة الغذاء

القسم الأول: البيانات الديموغرافية

س١.النوع:

☐**ذكر** ☐ **أنثى**

س٢. الفئة العمرية:

☐أقل من ٢٥ سنة

☐من ٢٥ إلى أقل من ٤٠ سنة

☐من ٤٠ إلى أقل من ٥٥ سنة

☐٥٥ سنة فأكثر

س ٣ أعلى مؤهل تعليمي

☐ **دون الثانوي**

☐ **ثانوي عام/فني**

☐ **جامعي (بكالوريوس/ليسانس)**

☐ **دراسات عليا (ماجستير/دكتوراه)**

س٤**محل الإقامة الحالي**

☐ **حضر (مدينة)** ☐ **ريف (قرية/مركز)**

س٥**متوسط الدخل الشهري للأسرة**

☐ **أقل من ٣,٠٠٠ جنيه**

☐ **٣,٠٠٠ – أقل من ٦,٠٠٠ جنيه**

☐ **٦,٠٠٠ – أقل من ١٠,٠٠٠ جنيه**

☐ **١٠,٠٠٠ – أقل من ٢٠,٠٠٠ جنيه**

☐ **٢٠,٠٠٠ جنيه فأكثر**

☐ **أفضل عدم الإفصاح**

ملاحظة: تم تحديد فئات الدخل وفق متوسطات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ٢٠٢٤-٢٠٢٦.

القسم الثاني: الوعي المؤسسي بالهيئة

م	السؤال	نعم	لا	غير متأكد
س٦	هل سمعت من قبل عن الهيئة القومية لسلامة الغذاء؟	☐	☐	☐
س٧	هل تعلم أنها الجهة الرسمية المسؤولة عن الرقابة على سلامة الغذاء؟	☐	☐	☐
س٨	هل تعرف وسيلة رسمية للتواصل مع الهيئة؟	☐	☐	☐

سؤال مشروط (يُجاب عنه فقط من أجاب بـ "نعم" على السؤال ٦):

س ٩ما المصدر الأساسي الذي عرفتك بالهيئة؟ (اختر إجابة واحدة فقط)

☐ **وسائل الإعلام التقليدية (تلفزيون، راديو، صحف مطبوعة)**

☐ **منصات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، إنستجرام، يوتيوب)**

☐ **حملات توعوية ميدانية أو إعلانية من الهيئة**

☐ **الموقع الإلكتروني الرسمي أو التطبيق الذكي للهيئة**

☐ **الأهل / الأصدقاء / زملاء العمل أو الدراسة**

☐ **جهة العمل أو الدراسة (مؤسسة حكومية/خاصة)**

☐ **أخرى (يرجى التوضيح): .....**

القسم الثالث: تقييم الأداء الرقابي للهيئة

مقياس التقييم:

٥ = أوافق بشدة ٤ = أوافق ٣ = محايد ٢ = لا أوافق ١ = لا أوافق بشدة

م	العبارة	٥	٤	٣	٢	١
س١٠	تقوم الهيئة بدور فعال في الرقابة	☐	☐	☐	☐	☐
س١١	تسهم الإجراءات الرقابية في الحد من المخاطر	☐	☐	☐	☐	☐
س١٢	تعتمد الهيئة على أساليب علمية حديثة	☐	☐	☐	☐	☐
س١٣	تغطي الحملات الرقابية مختلف الأسواق	☐	☐	☐	☐	☐
س١٤	تتعامل الهيئة بسرعة مع حالات الغش	☐	☐	☐	☐	☐
س١٥	تعلن الهيئة نتائج الرقابة بوضوح	☐	☐	☐	☐	☐

القسم الرابع: الثقة في أداء الهيئة

م	العبارة	٥	٤	٣	٢	١
س١٦	أثق في الكفاءة الفنية للهيئة	☐	☐	☐	☐	☐
س١٧	أثق في نزاهة قرارات الهيئة	☐	☐	☐	☐	☐
س١٨	أثق في شفافية الهيئة	☐	☐	☐	☐	☐
س١٩	وجود الهيئة يحسن جودة الغذاء	☐	☐	☐	☐	☐
س٢٠	العقوبات رادعة بما يكفي	☐	☐	☐	☐	☐
س٢١	أثق في قنوات الشكاوى	☐	☐	☐	☐	☐

القسم الخامس: السلوك والتفاعل

س٢٢. هل سبق تقديم شكوى؟

☐نعم ☐ لا

س٢٣. (في حالة نعم): مستوى الرضا؟

☐راضٍ تمامًا ☐ راضٍ ☐ محايد ☐ غير راضٍ ☐ غير راضٍ تمامًا

س٢٤. هل لاحظت منتجات غير آمنة؟

☐نعم ☐ لا ☐ غير متأكد

س٢٥. ماذا تفعل عادة؟

☐أتجاهل

☐أبلغ البائع

☐أبلغ جهة رسمية

☐أنشر على السوشيال ميديا

☐أخرى..... :

القسم السادس: سلامة الغذاء والتنمية المستدامة

م	العبارة	٥	٤	٣	٢	١
س٢٦	تسهم في تحسين الصحة العامة	☐	☐	☐	☐	☐
س٢٧	تدعم القضاء على الجوع	☐	☐	☐	☐	☐
س٢٨	ترتبط بحماية البيئة	☐	☐	☐	☐	☐
س٢٩	تعزز ثقة الأسواق العالمية	☐	☐	☐	☐	☐
س٣٠	تدعم استراتيجية الصحة الواحدة	☐	☐	☐	☐	☐

القسم السابع: التحديات والتطوير

س٣١. أهم التحديات:

☐نقص الكوادر

☐ضعف الإمكانيات

☐الاقتصاد غير الرسمي

☐ضعف التوعية

☐ضعف التنسيق

☐أخرى..... :

س٣٢. تقييم التنسيق المؤسسي:

☐ممتاز

☐متوسط

☐ضعيف

س٣٣. أولوية التحسين:

☐تعزيز الرقابة

☐التحول الرقمي

☐التوعية

☐تسهيل الشكاوى

☐تشديد العقوبات

س٣٤. سؤال مفتوح (اختياري):ما أهم مقترح لتحسين أداء الهيئة؟